



## الجلسة العامة ٢٩

الاثنين، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/58/2)

المجلس - لا سيما الأعضاء الخمسة دائمي العضوية - أنهم أصبحوا أكثر انفتاحا ووعيا لمسؤولياتهم ولمساءلاتهم أمام الجمعية العامة بتقديم تقرير موضوعي، غير أننا نسلم بأن هنالك الكثير الذي ينبغي عمله لتحقيق الالتزامات بموجب الفقرة ٣ من المادة ٢٤، والفقرة ١ من المادة ١٥ من ميثاق الأمم المتحدة لضمان أن يكون التقرير مرجعا مفيدا لأعضاء منظمنا الذين لا يشاركون في عملية اتخاذ القرار في المجلس.

ونؤكد على أهمية تضمين مؤشرات التقدم المحرز في أنشطة المجلس التي من شأنها أن تمكن جميع الدول الأعضاء في المنظمة من أن تقرر على نحو أوضح المجالات التي تتطلب اتخاذ إجراءات مضاعفة أو إعادة التوجيه. وتساعد التقييمات الشهيرة التي يعدها رؤساء المجلس عن أعماله في تعزيز معرفة وفهم تلك الأعمال، وتمثل بالتالي مساهمة لها أهميتها في إعداد التقرير السنوي بهدف تضمين التقرير عناصر تحليلية عن أعمال المجلس بشكل يمكن الأعضاء في الأمم المتحدة من الاستفادة بتلك المعلومات.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):  
أحاط بكم اليوم ونحن نجتمع لتبادل وجهات النظر حول التقرير السنوي عن نشاطات مجلس الأمن للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

نود أولا أن نتوجه بالشكر إلى السفير جون نغروبونتي، الممثل الدائم للولايات المتحدة، على عرضه التقرير بصفته رئيسا لمجلس الأمن هذا الشهر. كما نتقدم بالشكر إلى وفدي المملكة المتحدة وإسبانيا على الدعم الذي قدماه في إعداد مقدمة التقرير وتبسيطها.

وعلى غرار العام الماضي، فإن المكسيك بصفتها عضوا في مجلس الأمن، أصرت على الحاجة إلى وضع مقدمة موضوعية للتقرير تتضمن العناصر التحليلية المهمة التي ترتبط بالمواضيع قيد النظر في المجلس، وتقديم بيان عن كيفية تناول هذه المواضيع وبالتالي عملية اتخاذ القرار. وبينما يظهر أعضاء

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



والحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن ليست جديدة. لقد دأبت الدول الأعضاء في هذه المنظمة، منذ عدة سنوات وحتى الآن، على النظر في سبل ووسائل لتحقيق الإصلاح. ولأنشطة الفريق العامل قيمة للغاية ليس بسبب عمق مناقشاته فحسب، بل أيضا بسبب مساهمته في تغيير ممارسات وعمليات طرائق عمل المجلس. وليس بمستطاع أي أحد أن ينكر الأثر البناء المترتب على مداوات الفريق العامل في ممارسات مجلس الأمن، ولا سيما خلال السنوات الخمس الماضية، أو الجمود السائد حيال مسألة توسيع العضوية. ولا بد أن نسلم بأن الجمود نتيجة استقطاب المواقف وليس صيغه المفاوضات التي اعتمدها الفريق العامل.

وفي الوقت نفسه، وحسبما ذكر قبل بضعة أسابيع في هذه القاعة بالذات، الرئيس فنسنت فوكس رئيس المكسيك:

”لا قيمة للنظر في زيادة عضوية المجلس إذا كانت القرارات التي يصدرها لا تحترم وتفتقر إلى تفسير مشترك لنطاق أحكامها. يجب أن نضمن أن يكون التمثيل من النوع الصحيح، وأن نحد من استعمال حق النقض وأن ننظمه، وأن ندعو إلى قدر أكبر من الشفافية وإلى إيجاد علاقة أكثر توازنا مع أجهزة منظومة الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما الجمعية العامة“ (A/58/PV.9، الصفحة ٢٨)

وتشدد المكسيك مرة أخرى على أن سبيل تحقيق الإصلاح لا يكون بتوسيع نطاق الامتيازات غير المتوافقة مع الزمن في مجلس الأمن، من قبيل مركز العضوية الدائمة أو حق النقض، وتؤكد على ضرورة إجراء الإصلاح بغية التوصل إلى تمثيل وتوازن جغرافي أفضل في المجلس. وفي حين أن ثمة دولا تتذرع بذرائع غير مقبولة فحسب، ولكنها تواصل وضع العراقيل كي لا يتم التوصل إلى اتفاق بشأن

وخلال ولايتنا في المجلس بصفتنا عضوا غير دائم، حاولنا أن نجعل هذا الجهاز أكثر شفافية، ومسؤولية وحساسية إزاء ضرورة أن تركز إجراءاته على المصلحة المشتركة. وهذا الأمر لا يتطلب مبادرات فحسب، بل أيضا إجراءات يومية لكي يتسنى جعل طرائق عمل المجلس أكثر شفافية. وأكدنا من جديد أيضا الحاجة الحيوية إلى تعزيز المزيد من الانفتاح في عملية اتخاذ القرارات وتوسيع نطاق مشاركة جميع الأعضاء الـ ١٥ في تلك العملية. وينبغي ألا يكون هناك أعضاء درجة أولى - وأعضاء درجة ثانية في المجلس. وينبغي أن نشترك جميعا على قدم المساواة في عملية اتخاذ القرارات.

وأعلنا مواقفنا أيضا في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، بهدف تحسين طرائق عمله وشفافيته. ولقد أحرز قدر من التقدم، ولكن لا يزال يتعين عمل الشيء الكثير. ونأمل أن يواصل المجلس اعتماد تدابير لتحسين عمله، وتعزيز الشفافية في عملية اتخاذ القرارات، والتشجيع على زيادة التفاعل بين المجلس والجمعية العامة بهدف تحسين التنسيق بين أعمال المجلس وأعمال الهيئات الأخرى التي تقوم بدور نشط في التصدي لحالات الصراع. ونؤكد للجمعية العامة تصميم المكسيك على مواصلة المشاركة البناءة في أعمال الفريق العامل بشأن هذه المسألة.

ونحن مقتنعون بأن إصلاح مجلس الأمن هو مسألة من أهم المسائل المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة الحالي. لذلك، نعرب عن امتناننا لإتاحة الفرصة لنا لكي نعبر عن آرائنا على غرار ما فعلنا في السنوات السابقة، بشأن المهمة الشاقة التي يضطلع بها حاليا الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه.

على عدد من التدابير فيما يتصل بمضمون التقارير السنوية التي يقدمها مجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

وفي سياق ما قرره الجمعية العامة، نلاحظ أن محتويات تقرير مجلس الأمن كما ترد في الوثيقة A/58/2 تؤكد على أن الممارسة المتمثلة في التشاور مع الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام ظلت من الثوابت في أعمال مجلس الأمن. ونحن ندعو إلى تطوير هذه الممارسة لتشارك هذه الدول في كافة مراحل عمليات حفظ السلام، بما في ذلك تحديد مفهوم هذه العمليات والدور المناط بأفرادها. ومن التدابير المفيدة في أنشطة المجلس الإحاطة الإعلامية التي تقدمها رئاسة المجلس إلى الدول الأعضاء. لكننا نعتقد أنها في حاجة إلى تطوير حتى تتم بانتظام وبطريقة لائقة. ونحن نشي بصورة خاصة على التقييمات الشهرية لرؤساء المجلس المتعاقدين لما لها من أهمية في تمكين الجمعية العامة من القيام بتقييم شامل وموضوعي لما أنجزه المجلس من أعمال. ورغم كل ذلك، فإننا لن نتردد في القول بأن ما أدخله المجلس من تحسينات على طرق وأساليب عمله لا تستجيب بالكامل للشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء.

إننا نؤكد على المطلب بأن يبلغ المجلس عموم الدول الأعضاء بالبعثات التي يقرر إيفادها إلى مناطق الأزمات فضلا عن اختصاصاتها، وإطلاع هذه الدول على النتائج التي توصلت إليها تلك البعثات، وإشراكها في النتائج التي خلصت إليها. ونحن ندعم إجراء مشاورات منتظمة بين رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن، وبالأخص في حالة الأزمات، وأن يجتمع المجلس على المستوى الوزاري كلما أمكن ذلك. ونحن على الإسراع بإضفاء الطابع المؤسسي على هذه التدابير وغيرها من المقترحات التي تحظى بتأييد واسع، بما في ذلك تضمينها في النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وفد بلادي يعتقد أنه من المهم جدا أن يطلب المجلس، وعلى نحو أكثر تواترا،

العناصر التي من شأنها أن تحظى بتوافق الآراء، فلا الفريق العامل ولا أية ممارسة أخرى يمكن أن تؤدي إلى الاتفاق الشامل المطلوب لأي إصلاح في مجلس الأمن، وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٦/٤٨ و ٣٠/٥٣.

وأخيرا، نعرب عن استعدادنا لمواصلة المشاركة بنشاط في الفريق العامل على أمل أن تظهر جميع الدول الأعضاء الإرادة السياسية الضرورية لإيجاد مواقف سياسية مشتركة، وتتخلى عن الادعاءات التي لا يمكن تحقيقها وتعمل معا لتحقيق مصالح المجتمع الدولي كله.

**السيد عامر (الجمهورية العربية الليبية):** قدم رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر تقرير المجلس لهذه الدورة، والذي يغطي الفترة ما بين الأول من آب/أغسطس ٢٠٠٢، وحتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. ويرى وفد بلادي أن مناقشة الجمعية العامة لمحتويات هذا التقرير من شأنها أن تتيح للدول الأعضاء في الأمم المتحدة استعراض التطورات المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، وتقييم ما اضطلع به مجلس الأمن من أعمال في هذا الشأن، ومدى اتفاق ذلك مع مقاصد الأمم المتحدة والسلطات المخولة لمجلس الأمن بموجب أحكام ميثاقها.

نناقش تقرير مجلس الأمن المقدم إلى هذه الدورة في إطار التدابير التي اتخذتها الجمعية العامة بغية دعم العلاقة التي يقيمها الميثاق بين الأجهزة الرئيسية بالأمم المتحدة، وبين هذه الأجهزة والدول الأعضاء في المنظمة. وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٣٣/٤٧ شجعت الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في المناقشة الموضوعية لتقارير مجلس الأمن. ودعا القرار ٢٦٤/٤٨ رئيس الجمعية العامة إلى اقتراح السبل والوسائل المناسبة لتيسير إجراء مناقشة معمقة للمسائل الواردة في تقرير المجلس. ونص القرار ١٩٣/٥١ الصادر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

المبعوثين الخاصين، وقد أسفرت جهوده هذه عن حل بعض الصراعات والمنازعات، لكن ليس في جميع المناطق، كما أن فعاليته لم تظهر في كل الحالات. ففي حالة معروفة ظل المجلس صامتا والحرب تدور من حوله. وفي فلسطين شل امتياز النقض قدرة المجلس على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوضع حد للعدوان على الشعب الفلسطيني وإرسال قوات دولية لحمايته من الممارسات القمعية لقوات الاحتلال. وهذا وضع يستدعي التوقف عنده بكل جدية، بهدف إزالة العقبات التي تحول دون أن يكون المجلس فعالا في الاضطلاع بمهامه. ويأتي في مقدمة ذلك امتياز النقض الذي ثبت بأدلة مؤكدة أنه لم يوجد لصالح الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وإنما لخدمة المصالح الوطنية، وبالتالي تحويل مجلس الأمن إلى أداة تنفيذ للسياسة الخارجية للبعث، بدلا من أن يعمل نيابة عن المجتمع الدولي ككل.

واضح أن أفريقيا تحتل أولوية رئيسية في أنشطة مجلس الأمن، حيث كرس معظم جهوده لهذه المنطقة، بما في ذلك عقده لمناقشات عديدة تم الكثير منها في جلسات رسمية مفتوحة. ويرحب وفد بلادي بهذا الاهتمام الذي تجسد في حالات الصراع في الصومال، وبوروندي، وأفريقيا الوسطى، والكونغو الديمقراطية. وفي سياق هذا الاهتمام نحث المجلس أن ينسق جهوده مع الآليات الأفريقية، الإقليمية ودون الإقليمية، المعنية بالصراع في أفريقيا وإدارته وتسويته. وقناعة منا بأن التنمية الشاملة هي الوجه الآخر للسلم وبنائه، فمن الضروري والهام أن يدعم المجلس ويشجع أي جهد للمجتمع الدولي لمعالجة الأسباب الجذرية للمنازعات في هذه القارة في أبعادها كافة، الصحية والاجتماعية والاقتصادية، بما يؤدي في النهاية إلى القضاء على الأمراض، وإنهاء الفقر. ومحو الجهل، ووقف التهميش، وحل مشكلة الديون الخارجية، وإزالة الحواجز الجمركية التي تعرقل تسويق ما تنتجه أفريقيا من سلع ومواد.

الفتوى من محكمة العدل الدولية في أي مسألة ذات صبغة قانونية، وأن يعزز التشاور مع المنظمات والترتيبات الإقليمية وفقا للفصل السابع من الميثاق، لأن هذا الإجراء ثبتت جدواه في اجتماع المجلس مع هذه المنظمات في شهر نيسان/أبريل الماضي، حيث برز اهتمام بالغ بصياغة استراتيجية مشتركة تتصدى بسرعة وفعالية للتحديات التي يواجهها عالمنا المتغير بسرعة.

إن المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن تنص على أن تكون اجتماعات المجلس علنية ما لم يتقرر غير ذلك. وما لاحظناه أن المجلس زاد من اجتماعاته الرسمية المفتوحة، مما أتاح لعموم الدول الأعضاء الإعراب عن مواقفها بشأن ما ينظر فيه من قضايا. ولكن ما يقلقنا هو المبالغة في عقد المشاورات غير الرسمية المغلقة، وعدم معرفة بقية الدول، والمعنية خاصة، بما تم خلالها، مما يعد تراجعا عن تطبيق نص وروح الفقرة ٤ (أ) من منطوق قرار الجمعية العامة ١٩٣/٥١، وتجاهلا للمطالب المتكررة لأعضاء هذه الجمعية. وبالتأكيد فإننا نفهم أن عقد هذه المشاورات سيساعد المجلس على إنجاز مهامه، ولكن من غير المقبول أن يحجب ما يتم فيها عن بقية أعضاء المنظمة التي عهدت إلى هذا الجهاز بالمسؤولية عن حفظ السلم والأمن الدوليين. ومن هنا فإننا نطالب بالتقليل من اجتماعات المجلس في هذا الإطار، وتطبيق نصوص الميثاق، وبالتحديد المادتان ٣١ و ٣٢ عند انعقاده، لتمكين الدول المعنية من حضور جلسات مشاوراته غير الرسمية، وأن يكون تقريره السنوي شاملا لما أعرب عنه أعضاء المجلس خلال هذه المشاورات، فهو أحد المطالب الأساسية، لما له من أهمية في إحلال الشفافية وتحقيق الوضوح في أعمال وأنشطة مجلس الأمن.

في الفترة المشمولة بالتقرير، نظر مجلس الأمن في جملة من القضايا تدخل في نطاق مسؤولياته كجهاز لحفظ السلم والأمن الدوليين. فأنشأ البعثات ووافق على إيفاد

الصراعات، بما في ذلك الصراعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وسيراليون وكوت ديفوار وليبيريا والصحراء الغربية والصومال وغيرها من الأماكن. وبالرغم من أن الاستجابة الجماعية للأحداث كانت في بعض الحالات مترددة وبطيئة وأن السلام في تلك الأجزاء من العالم ما زال هشاً بصورة كبيرة، فإن تلك التطورات تبعث بالتأكيد على التفاؤل والأمل.

ومع ذلك، كان من سوء الطالع أن عمل مجلس الأمن لم يأت ثماره دوماً، كما في حالة الأزمة العراقية. والعالم بأسره كان يجلس أنفاسه خلال المفاوضات المطولة للمجلس بشأن القرار، مع إحساسه بأن الحرب كانت وشيكة وأن ثقتنا كانت تتبدد في هذه الأثناء. وللأسف، بالرغم من أن الأمم المتحدة لم تعدّ الفراش - كما يقول المثل - فقد كان عليها أن تستلقي عليه وأن تعاني خسائر مأسوية إذ أن مقرها في بغداد قد فجر مرتين. بل من المؤسف أكثر ملاحظة أنه بالرغم من وصول الأمم المتحدة في مهمة سامية، فإنها لم تتحول إلى الضفدع الذي قد تقبله الأميرة العراقية.

ومع ذلك، توخياً للإنصاف نود أن نشيد بعمل المجلس في مساعدة الشعب العراقي من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء قبل الحرب وبعدها. وقد تكون المساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة في الوقت المناسب خففت من عبء معاناة الشعب هناك.

ونرحب أيضاً بالجهود التي يبذلها المجلس في مكافحة الإرهاب الدولي. فخلال العام، أسهم المجلس نفسه ولجانته الفرعية إسهاماً كبيراً في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والجزاءات المفروضة على القاعدة وطلبان وغيرهما من الجماعات الإرهابية والأفراد المرتبطين بالإرهاب. ومن المشجع ملاحظ أن استجابة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

في الختام أقول، لقد اعتدنا في الدورات الماضية أن تحتتم الجمعية العامة مناقشتها لتقرير مجلس الأمن بأخذ العلم بما احتواه. ويرى وفد بلادي، وأعرف أن الكثير هنا يشاركوننا الرأي، أنه من غير المقنع على الإطلاق أن تكتفي الجمعية العامة بأخذ العلم بتقرير يعالج أموراً ضمن أولويات الأمم المتحدة، وهي المحافظة على السلم والأمن الدوليين. كما نرى أن ما تعرب عنه الدول الأعضاء من آراء ومقترحات ينبغي أن يصدر في توصيات محددة تقدم إلى مجلس الأمن وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة، وبالتحديد المادتان العاشرة والحادية عشرة. فهذا هو ما يتعين علينا القيام به إذا ما أردنا إعطاء هذه المناقشة ما تستحقه من اهتمام، وإظهار العزم على تعزيز مساهمة الجمعية العامة في الجهود الدولية الرامية إلى إقامة عالم آمن ومستقر.

#### السيد نغوين ثان تشاو (فيت نام) (تكلم

بالانكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تسجيل شكرنا لسفير الولايات المتحدة، السيد نغروبونتي، على توليه عرض تقرير مجلس الأمن. ونود بالمثل أن نشكر المجلس والأمانة العامة على إعدادهما التقرير السنوي لمجلس الأمن عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وبمثل التقرير، الذي يقدم أفكاراً قيمة عن عمل المجلس، مسعى من مساعي المجلس لجعله مسؤولاً أمام عضوية الأمم المتحدة، وفقاً لأحكام المادة ٢٤ من الميثاق.

وبقراءة التقرير، فإنني إطلاقاً لا أحسد زملائنا في المجلس الذين جلسوا أياماً وأياماً في مشاورات ومداولات بشأن العديد من المسائل الهامة، بل أتعاطف معهم. وقد كان العام في الواقع عاماً فريداً يتصف بالتحدي لمجلس الأمن، مع مكافحة الإرهاب الدولي دوماً في جدول الأعمال، بالإضافة إلى بعثات حفظ السلام وبناء الدول الأمر الذي استغرق الكثير من وقت أعضاء المجلس. ونلاحظ مع الارتياح أن المجلس نجح، في العام الماضي، في اتخاذ قرارات بشأن بعض

توازننا ونزاهة بشأن المسائل قيد نظره. ويلاحظ وفدي مع السرور الممارسة المستمرة لرؤساء المجلس في تقديم إحاطات إعلامية وتقييمات شهرية للعمل الذي يرأسونه لغير الأعضاء في المجلس.

لقد أنشئ مجلس الأمن قبل أكثر من ٥٠ عاماً، وأوفى بتوقعات مؤسسي الأمم المتحدة، باضطلاعهم بدور هام جدا في صون السلام والأمن الدوليين في جميع أرجاء العالم. ومن أجل نيل ثقة الأمم ذات التنوع الواسع التي انضمت إلى المنظمة والوفاء بتوقعاتها، لا بد لمجلس الأمن أن يكون أكثر قوة وديمقراطية، مع تمثيل أفضل للبلدان النامية وللبلدان القادرة على تقديم إسهامات إيجابية في تحقيق الأهداف المشتركة. واتفق مع رأي الأمين العام في أنه لا بد أن يصبح المجلس على سبيل الإلحاح أكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي بأسره، فضلا عن الوقائع الجيوسياسية للعالم اليوم. وبغية فعل ذلك، ينبغي توسيع عضوية مجلس الأمن كما ونوعاً، وفي المقاعد الدائمة وغير الدائمة على حد سواء. وتمشيا مع ذلك، أعربت فييت نام مرارا وتكرارا عن تأييدها لعضوية اليابان وألمانيا والهند وغيرها من الدول المؤهلة من جميع القارات في مجلس موسع، اقتناعاً بأن هذا سيكون أفضل لمجلس الأمن وللأمم المتحدة برمتها.

إن إضفاء الطابع الديمقراطي والشفافية والمساءلة والتمثيل الأوسع أمور نتوقعها نحن الدول الأعضاء من مجلس الأمن.

**السيد الحكيم** (المملكة العربية السعودية): في البداية أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية، على تقديمه عرضاً عن أعمال المجلس خلال الفترة الماضية.

نناقش اليوم تقرير مجلس الأمن، ورغم كل الصعوبات التي واجهتها منظماتنا وأجهزتها خلال السنة

كانت إيجابية وأن إجراءات متضافرة قد اتخذت في جميع أرجاء العالم، كما هو مبين بأرقام محددة في التقرير. وهذا دليل قوي على تصميم مجتمع دول العالم على مكافحة الإرهاب في جميع أشكاله. ومع ذلك، فهذا لا يعني أننا ينبغي أن ننسى النصف الآخر للقصة. وينبغي أيضا التصدي بعزم للأسباب الجذرية للإرهاب - وهي الفقر والظلم والقمع.

وفيما يتعلق بالجزءات، نرى أنها، مع عجزها عن تحقيق الأهداف المقصودة منها، لا تؤدي سوى عامة الناس، خاصة النساء والأطفال، ولا بد من إلغائها. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي ترحيباً حاراً بقرار المجلس رفع الجزاءات المفروضة على العراق وليبيا.

وما زالت الأزمة الجارية في الشرق الأوسط تمثل مصدر قلق كبير للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فهي تشكل مرة أخرى تحدياً لمصادقية مجلس الأمن. وقد أدى الفشل في تأمين تنفيذ بعض القرارات وفي التوصل إلى توافق في الآراء بين أعضاء المجلس بشأن مسائل معينة في الصراع إلى المزيد من تدهور الحالة المضطربة بالفعل وإحباط الأمل في تحقيق تسوية شاملة. ويستحق الشعب الفلسطيني الالتزام الحازم من المجلس بتخفيف محنته وإعادة عملية السلام إلى مسارها. ولا يمكن لسابقة اللجوء إلى استخدام القوة الوقائية ضد التهديدات المتصورة أو تشييد الجدران أن تحقق الأمن على أي من جانبي الجدار.

ويسرنا أن أعضاء مجلس الأمن كرسوا اهتماماً كبيراً لجعل عمل المجلس أكثر شفافية لبقية أعضاء الأمم المتحدة وشاملاً لهم. ونرحب بحقيقة أن الأعضاء المعنيين يدعون إلى المشاركة بصورة أكثر تكراراً في المناقشات العامة للمجلس بشأن صون السلام والأمن الدوليين. ونؤمن إيماناً صادقاً بأن هذه الممارسة قد ساعدت المجلس في اتخاذ قرارات أكثر

وهي ناتجة عن الشعور بأن العالم لا يزال بعيداً عن تحقيق المقاصد التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الهدف الرئيسي من إنشائها، وهو تحقيق السلام والأمن والعدالة والتنمية والرفاه لجميع شعوب العالم.

ولعل تشكيل الفريق العامل المفتوح باب العضوية لإصلاح مجلس الأمن في عام ١٩٩٣ يعكس توافق الدول الأعضاء على ضرورة إدخال الإصلاحات المطلوبة في مجلس الأمن، سواء ما يتعلق بزيادة أعضائه كي يحقق من جهة التمثيل الجغرافي العادل لجميع مناطق العالم، ومن جهة أخرى تطوير أساليب عمل المجلس وشفافية أعماله. ورغم هذه المدة الطويلة، يبدو أن الفريق العامل لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق حول مسائل عديدة. وأياً كان التوجه، فإننا نتطلع إلى أن تؤدي الإصلاحات في مجلس الأمن إلى زيادة فعاليته، وتأكيد قدرته على حفظ الأمن والسلم الدوليين، وأن لا يتعامل أعضاؤه مع القرارات الصادرة عنه بمعايير مزدوجة.

#### السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): في

السنوات الماضية، شاركنا في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال لكي نعرب بصفة رئيسية عن قلقنا إزاء حقيقة أن التقارير التي ما فتئنا نتلقاها بموجب المادة ١٥ من الميثاق وصفية للغاية، ومطولة بإفراط وتنقصها العناصر التي تسمح لأعضاء الأمم المتحدة الذين لا يتمتعون بعضوية المجلس بتقييم عمل تلك الهيئة. ولكننا أدركنا أن تحسناً طفيفاً قد طرأ خلال الدورة السابعة والخمسين، من حيث أن التقرير المقدم في تلك الدورة كان أقصر وأكثر تحليلاً من تقارير السنوات السابقة.

ومع ذلك، نلاحظ مرة أخرى، وللأسف، أن التقرير الحالي الوارد في الوثيقة A/58/2 يعيد النمط القديم، الذي يتسم بغزارة المعلومات ولكنه يتضمن القليل من الناحية

الماضية، وخاصة مجلس الأمن، فإن وفد بلادي يود أن يشيد بإنجازات المجلس خلال العام الماضي في خدمة قضايا الأمن والسلام في العديد من مناطق العالم. وفي نفس الوقت يود أن يؤكد مدى الأهمية البالغة التي نعلقها على اضطلاع مجلس الأمن بدوره وكامل مسؤولياته المناطة به لصون الأمن والسلام بشكل أكثر فعالية في جميع مناطق العالم.

مع بالغ تقديرنا لاهتمام مجلس الأمن بمنطقة الشرق الأوسط، حيث الصراع العربي الإسرائيلي، وكامل تقديرنا للقرارات التي تحظى بها منطقتنا، إلا أننا في ذات الوقت نشعر بالقلق من أن معظم القرارات لا تزال بدون تنفيذ. فإسرائيل رفضت تنفيذ جميع قرارات المجلس المتعلقة بحل الصراع العربي الإسرائيلي، وهو دليل على الاستهانة بالشرعية الدولية، الأمر الذي يشكل ظاهرة خطيرة في العلاقات الدولية، ويلحق ضرراً جسيماً بعمل مجلس الأمن ومصداقيته وفعاليته. كما أن رفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن الواحد تلو الآخر يعكس رغبة إسرائيل في إدامة الاحتلال للأراضي الفلسطينية والعربية، والإمعان في إجهاض أية جهود دولية تستهدف إحلال السلام في الشرق الأوسط.

تابعت بلادي دور مجلس الأمن في تعزيز الأمن وإعادة الاستقرار وتسوية المنازعات في مناطق عديدة من العالم. والمملكة العربية السعودية تؤيد تماماً جهود مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة الهادفة إلى استتباب الأمن والسلام. كما تدعو بلادي الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى التوصل إلى قرار يمكن منظمنا الدولية من القيام بدور محوري في العراق ويعيد الشرعية الدولية إلى الشعب العراقي.

فيما يتعلق بمناقشة البند ٥٦ الخاص بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة، تسود الرغبة الدولية في إدخال بعض الإصلاحات على أداء وهيكل أجهزة الأمم المتحدة، وفي مقدمتها مجلس الأمن،

خلال مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التطورات الرئيسية داخل المجلس.

وبإيجاز، نحن نشعر بأن العلاقة فيما بين أجهزة الأمم المتحدة ولا سيما بين مجلس الأمن والجمعية العامة، يمكن إدخال تحسينات عليها. ويمكن القول إن تركيز سلطة صنع القرار بشأن القضايا ذات الأهمية القصوى داخل تلك الهيئة المكونة من ١٥ دولة وسيطر عليها خمسة أعضاء دائمين ظل قائما حتى الآن على حساب الجمعية العامة. وليس من الضروري أن يظل الأمر على هذه الحال، حيث أن الميثاق ينص على أن كل جهاز من الأجهزة المختلفة له طابعه الفريد من حيث تشكيله وله مجال اختصاصه، وينبغي أن تساند الأجهزة بعضها البعض. ومع ذلك، فقد أظهرت التجربة أن سلطة مجلس الأمن تتزايد بينما تتناقص سلطة الجمعية العامة، وهذا شيء أعربنا عن أسفنا بشأنه مرارا وتكرارا في هذه القاعة.

وعلى أية حال، يذكرنا تقرير الأمين العام ضمينا بمهمتين حيويتين لم تنم بعد. ومن نافلة القول إنني أشير إلى الإصلاح غير التام لأساليب عمل الجمعية العامة والجهود التي طال أمدها لإصلاح تشكيل مجلس الأمن، الأمر الذي أشار إليه الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة وفي بيانه أمام هذه الجمعية في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

**السيد كيم سام - هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية):** يعرب وفد بلادي عن تقديره للسفير نعروونتي، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على عرض التقرير السنوي لمجلس الأمن.

ونحن نرحب بجهود الأمانة في إصدار تقرير سنوي عن مجلس الأمن مفعم بالمعلومات وموجز. وعلى وجه الخصوص نقدر وضوح فصل المقدمة عن عمل المجلس. وهذا

التحليلية، وقدرا أقل من التفسير. ويشير هذا قلقا أكبر نظرا للانقسامات الحادة التي أعاقت عمل المجلس في آذار/مارس الماضي وتركت أثرا على الجو الذي ساد في الأشهر الأخيرة يتعذر محوه، حتى رغم أن مجلس الأمن، وكما يذكرنا التقرير نفسه، قد نجح في استعادة وحدته باتخاذ القرارات ١٤٧٢ (٢٠٠٣) و ١٤٧٦ (٢٠٠٣) و ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

وكما أشار زملاء آخرون تكلموا اليوم، كان المقصود بالمادة ١٥ من الميثاق أن تتضمن أكثر من مجرد إجراء رمزي أو شعائري. فهي تسعى إلى توفير أحد الروابط الأساسية بين الجهازين، وقبل ذلك توفير أداة تمكن الجمعية العامة من أداء دورها بوصفها الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة للمداولات واعتماد السياسات العامة والتمثيل. ويؤسفنا أن التحليل المحدود في التقرير لا يكاد يوفر أساسا لتحقيق تلك الأهداف.

وفي الجانب الإيجابي، يذكرنا تقرير هذا العام بأن عمل المجلس لم يكن مقصورا على الحالة في العراق، ولكنه شمل جدول أعمال واسع النطاق وكبيرا جدا. ومن المؤكد أن ذلك يكشف عن أوجه تقدم حقيقية، فيما يتعلق ببناء السلام في بلدان معينة كانت محل اهتمام المجلس - خاصة سيراليون وبوروندي - والتدخل المتأخر في ليبيريا ولكن الجدير بالترحيب من غير ريب. وينبغي أيضا اعتبار النشاط الجاري في أفغانستان من بين منجزات المجلس. علاوة على ذلك، أحرز تقدم في عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وكانت في البداية برئاسة السير جيرمي غرينستوك ممثل المملكة المتحدة، ثم برئاسة السفير أنوسنسبو إرياس، ممثل إسبانيا. ويقدر وفدنا الشفافية التي اتسم بها عمل اللجنة.

ونحن ممتنون أيضا للدور الذي ظلت تؤديه شيلي والمكسيك طوال العام الماضي بغية إبلاغنا بالمعلومات من



إعادة إعمار العراق وفي تسهيل انتقاله إلى حكومة تمثيلية بالكامل.

ومجلس الأمن بوصفه المؤسسة المنوط بها المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن العالميين، نظر في قضايا رئيسية ومعقدة عديدة أخرى في الفترة قيد الاستعراض.

وتظل الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، حالة ملحة في مجلس الأمن وتسبب قلقا دائما لسائر المجتمع الدولي. ونأمل أن تؤكد كل من إسرائيل وفلسطين التزامها بخريطة الطريق مثلما وضعتها المجموعة الرباعية. فذلك الاقتراح يوفر أفضل أمل لتحقيق تسوية سياسية حيث تستطيع دولتا إسرائيل وفلسطين العيش جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. علاوة على ذلك، فإن أعمال العنف الأخيرة، من قبيل التفجير الانتحاري في حيفا والغارة الجوية على عين الصحاب، مصدر أسف عميق ويجب ألا يسمح بتصعيدهما إلى صراع أوسع. ونود أن نحث جميع الأطراف في هذا الوقت على ممارسة أكبر قدر من ضبط النفس.

ونحن نقدر اهتمام مجلس الأمن بحالات الصراع في أفريقيا. وقد أظهر المجلس تصميمًا هائلًا في التصدي لنشوب الصراع في ليبيريا. ونشيد بأن أذن سريعًا بإنشاء قوة متعددة الجنسيات مما منع حدوث مأساة إنسانية. وعلاوة على ذلك، فقد نجم عن جهود المجلس في سيراليون وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي تحسنا كبيرا على أرض الواقع مما يوفر الآن فرصا للسلام الحقيقي. ونلاحظ مع الارتياح زيارات بعثات مجلس الأمن إلى غرب ووسط أفريقيا. ونحن نرى أن هذه المبادرات حيوية حيث أنها لا توفر للمجلس وصفا مباشرا للحقيقة على أرض الواقع فحسب، ولكنها أيضا تنقل رسالة واضحة إلى الزعماء الإقليميين حول التزام مجلس الأمن بالسلام والاستقرار في المناطق المنكوبة.

النهج الواضح المعالم والتحليلي محل ترحيب وتتطلع إلى إجراء تحسينات إضافية في هذا الصدد.

وفي السنوات الأخيرة، ظل مجلس الأمن يحاول تحسين أساليب عمله وتعزيز الشفافية. ومثلما يعبر التقرير بقدر كاف، توأكبت زيادة حجم العمل في مجلس الأمن مع تعزيز شفافيته. وقد أسهمت مبادرات، من قبيل الإحاطات الإعلامية المنتظمة من رئيس مجلس الأمن والبيانات إلى الصحافة وموقع مجلس الأمن على شبكة الإنترنت الذي تم تحسينه بقدر كبير ويتم تحديثه بانتظام، في تحسين الشفافية وكفالة نشر المعلومات في الوقت المناسب للأعضاء بأكملهم. علاوة على ذلك، ساعدت جهود المجلس لعقد مناقشات مفتوحة على نحو أكثر تواترا في إشراك عموم الأعضاء بصورة نشطة في عمل مجلس الأمن.

وخلال العام الماضي، ركز مجلس الأمن في الكثير من عمله على الحالة في العراق. ونظرا لتعقيد هذه القضية، كانت وتظل موضوع نقاش كثير. وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر، تظل الحقيقة أن شعب العراق قد تحرر من ديكتاتورية وحشية طال أمدها. وبرغم هذا التطور الإيجابي، لا تزال هناك تحديات عديدة يتعين التغلب عليها. ونحن نعرب خصوصا عن عميق قلقنا بشأن العدد المتزايد من الضحايا الذي نجم على نحو مأساوي عن عودة العنف والإرهاب، بما في ذلك موظفو الأمم المتحدة والذين أودى بحياتهم تفجير الفندق في بغداد قبل مجرد يومين.

وتعتقد جمهورية كوريا أن أسس السلام في العراق تعتمد على بناء دولة على نحو فعال. وإنشاء مؤسسات ديمقراطية والترويج للتنمية الاجتماعية الاقتصادية أمران مهمان بصورة خاصة في ذلك الصدد. وعليه، يتوجب على المجتمع الدولي مساعدة ودعم العمل الجاري في العراق. وعلى مجلس الأمن أيضا دور مهم يؤديه في تحقيق التقدم في

ومن بين البنود العامة في جدول أعمال المجلس في العام الماضي، ما برح الإرهاب يمثل مسألة ذات أولوية. وتدلل أعمال الإرهاب الأخيرة على أنه لا توجد قارة بمأمن من آفة الإرهاب الدولي. وجمهورية كوريا تؤيد بقوة الجهود المتواصلة التي تبذلها لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب تعزيزاً لإجراءات مكافحة الإرهاب والنهوض ببناء القدرات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وتعكس هذه الجهود تزايد نطاق عمل مجلس الأمن، ونرحب بهذا الاتجاه.

ونلاحظ أيضاً الدور الحيوي الذي يقوم به مجلس الأمن في تعزيز الجهود الإقليمية والدولية للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وفي هذا الصدد، تعد المراقبة الوثيقة من جانب المجلس لعمليات حظر الأسلحة، فضلاً عن إدماج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في بعثات حفظ السلام، أمراً ضرورياً لكسر دوائر الصراع.

وختاماً، تؤكد جمهورية كوريا دعمها الثابت لمجلس الأمن في جهوده من أجل مواجهة كل المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين وفقاً لولايته. بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

**السيد ريكييخو غوال (كوبا) (تكلم بالإسبانية):**

يوفر التقرير السنوي لمجلس الأمن الفرصة العملية الوحيدة السانحة لجميع الدول الأعضاء لمناقشة أعمال المجلس بتعمق.

وهذه هي المرة الثانية التي يتضمن فيها التقرير موجزاً تحليلياً؛ ومع أن هذا لا يكفي، إلا أنها خطوة إلى الأمام نحو الهدف الذي يتمثل في تقديم تقارير موضوعية حقاً عن أعمال المجلس. ونرى أن التقرير ينبغي ألا يعكس ما تم إنجازه فحسب، بل وما تعذر إنجازه وأسباب ذلك، خاصة في الحالات التي تعذر على المجلس اتخاذ إجراء بشأنها أو التي لم تتوحد صفوفه حيالها. ودون التقليل من شأن التقرير الحالي بوصفه عنصراً في الذاكرة المؤسسية للمجلس، ما زال يجدونا

وفيما يتعلق بعمل مجلس الأمن في آسيا، نرحب بإسهاماته الملموسة لإعادة السلام في أفغانستان. ومنذ تنفيذ اتفاق بون، ظلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تبذل جهوداً دؤوبة في جميع الميادين.

ولا بد لنا أيضاً من أن نرجي بالفضل إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية على جهودها لتوفير الأمن في الميدان في ظل ظروف مضنية وبالغة الصعوبة. ويتطلب الأمر الاهتمام المستدام من جانب المجلس لمواجهة التحديات الجسيمة المرتبطة بالحالة الأمنية الهشة في أفغانستان، واستمرار عملية السلام والانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٤. ويجادونا الأمل أن تقدم الزيارة القادمة لبعثة مجلس الأمن إسهامات إيجابية في هذا الصدد.

لقد أصبحت تيمور - ليشتي قصة نجاح أخرى للأمم المتحدة. وتعتز جمهورية كوريا بأنها شاركت في المهمة بنشاط من خلال إسهامها في قوات حفظ السلام، وتقديم الدعم السوقي ومساعدات أخرى. وتخفيض حجم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية مؤخراً يدل على التقدم المحرز. ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من التحديات، مثل الحاجة إلى تحسين الإدارة العامة، والعدالة والشرطة. وعلى غرار جميع حالات ما بعد الصراع، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة شعب تيمور - ليشتي في السنوات القادمة.

وبالانتقال إلى ذلك الجزء من العالم الذي تقع فيه منطقتنا، نلاحظ أن مجلس الأمن يهتم بالمسألة النووية لكوريا الشمالية. ومع كل الاحترام الواجب لمسؤوليات المجلس عن التصدي لعدم الامتثال والاستجابة للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان من جراء انتشار أسلحة الدمار الشامل، تأمل حكومة بلادي أن يتم حل هذه المسألة على وجه السرعة من خلال عملية محادثات الأطراف الستة.

الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي؟ هذا أمر واضح ودليل آخر على الحاجة إلى الإصلاح الشامل للمجلس، وهي أكثر المهام حساسية في عملية إصلاح الأمم المتحدة برمتها.

وتوجد حاجة ملحة إلى مزيد من الشفافية في عمل مجلس الأمن. وفي عالم يزداد فيه التكافل، تؤثر قرارات مجلس الأمن بصورة متزايدة على جميع الدول الأعضاء مباشرة أو غير مباشرة. فضلاً عن ذلك، فإن تنفيذ العديد من قرارات مجلس الأمن لا بد وأن تموله جميع الدول الأعضاء وليس مجرد الدول التي تتخذ القرارات.

ورغم أن عدد جلسات مجلس الأمن العلنية قد ازداد، على ما يبدو، فإن المجلس لا يزال يؤدي الجزء الأكبر من عمله خلف أبواب مغلقة، على الرغم من أن هذه الممارسة تتناقض مع نظامه الداخلي، وأن غالبية الدول الأعضاء أعلنت تأكيدها مراراً وتكراراً أن هذه الممارسة غير مقبولة. ونحن نعتقد أن الإحاطات الإعلامية التي تقدمها الأمانة العامة والتي يقدمها ممثلو الأمين العام ينبغي أن تكون في جلسات علنية للمجلس، وليس كما يحدث الآن في مناسبات عديدة، خلف أبواب مغلقة، إلا في حالة وجود ظروف استثنائية للغاية تحول دون ذلك.

وإلى أن يجري تغيير ممارسة المجلس الحالية، ينبغي أن يتضمن تقريره السنوي معلومات مفصلة عن المناقشات التي تدور وراء أبواب مغلقة. كما ينبغي أن يعكس التقرير آراء أعضاء المجلس المتباينة حيال مسائل معينة. وبسبب القيود المفروضة على التقرير السنوي، فإن تقييم الرؤساء السابقين والإحاطات الإعلامية اليومية غير الرسمية التي يقدمها الرئيس الشهري للمجلس هي الترتيبات الوحيدة التي توفر قليلاً من المعلومات عما يدور في المشاورات السرية.

الأمل في تقرير يوفر لنا مادة تحليلية أعمق ترسي الأسس السياسية والقانونية لأهم القرارات التي اتخذها المجلس على الأقل.

إن تقديم التقرير السنوي ليس امتيازاً ممنوحاً للدول الأعضاء. بل هو التزام بموجب المادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق. وما نطالب به ليس مجرد فضول صحفي أو أكاديمي، ولكنه ينطلق من حقيقة أن الدول الأعضاء الممثلة في الجمعية هذه لها حق مشروع في توقع الحصول على تقرير سليم من الهيئة التي فوضت بالمسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، والتي تعمل باسم جميع الدول الأعضاء، بموجب الميثاق.

وثمة متطلبات أخرى لغالبية الدول الأعضاء لم تؤخذ في الحسبان. فما تزال الحاجة قائمة إلى إحراز تقدم في تنفيذ الاقتراحات الواردة في القرار ١٩٣/٥١، الذي اتخذته الجمعية العامة هذه بناء على مبادرة حركة عدم الانحياز. ولا تزال الجمعية العامة تنتظر التقارير الخاصة التي ينبغي أن يقدمها المجلس، عند الاقتضاء، عملاً بالفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق. ومن شأن تقديم هذه التقارير بشأن مسائل محددة أن يساعد في تعزيز علاقة التفاعل النشط التي ننشدها جميعاً بين الهيئتين. وعلى هذا الأساس، يمكن للجمعية أن تتقدم بتوصيات مفيدة لعمل المجلس.

وفي العام المنصرم، تأثرت مصداقية مجلس الأمن - التي تقلصت بالفعل - حين قررت دول معينة شن حرب ضد العراق دون تفويض مسبق من الجهاز الذي يجسد آلية الأمن الجماعي التي أنشأها مجلس الأمن. ومع ذلك، لم تعالج هذه المسألة بشكل تحليلي في التقرير، أو تقدم إلى الجمعية في تقرير خاص. فهل يمتثل أن يكون التقرير الخاص غير مسوغ بالنظر إلى الأزمة التي نشأت في أعقاب العمل العسكري الذي تم القيام به في انتهاك صارخ لمعظم المبادئ

وفي مختلف المناقشات، أعربنا عن شواغلنا تجاه نزوع المجلس بصورة متزايدة إلى تولي مهام ليست من اختصاصه. وقد زاد اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٤٨٧ (٢٠٠٣)، المعني بالمحكمة الجنائية الدولية، من التوسع غير المقبول لسلطات المجلس التي أرساها سابقا قرار مجلس الأمن ١٤٢٢ (٢٠٠٢). فمن المعروف جيدا أن صلاحية تعديل المعاهدات الدولية تخص الدول الأطراف في تلك المعاهدات وحدها. ونؤكد مجددا أن مجلس الأمن ليس الجهاز المختص لمناقشة قوانين المعاهدات أو المحكمة الجنائية الدولية، لأن الميثاق، ببساطة لم يمنحه هذه الصلاحية. وفي حين أن المجلس يتجاوز صلاحياته في بعض المجالات، فإن شلله في مجالات أخرى، مثل قضية الأراضي الفلسطينية المحتلة، مثير للقلق.

والعواقب المترتبة على استخدام حق النقض والتهديد باستخدامه، والمسائل الأخرى المتعلقة بإصلاح المجلس، سيتناولها وفدي بالتفصيل عندما ننظر في البند ٥٦ من جدول الأعمال، المتعلق بعضوية المجلس وما إلى ذلك، حيث عدنا هذا العام إلى الممارسة السابقة المتمثلة في مناقشة هذا البند على انفراد.

**السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية):** أبدأ بتقديم الشكر والتهنئة لرئيس مجلس الأمن، السفير جون نغروبونتي، على عرضه تقرير مجلس الأمن هذا الصباح. وبأسلوبه المألوف، كان موجزا وبلغيا ومركزا. وقد سرنا أن نسمع منه أن المجلس استمر في تقليص حجم تقريره، فهو يقل الآن ٦٠ صفحة عن السابق.

لقد دار فعلا نقاش مثير للاهتمام حول ما إذا كان ينبغي إبقاء مناقشة البندين، عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالإصلاح وتقرير مجلس الأمن، كل على حدة أو مناقشتهما معا، كما حدث في العام الماضي. ولكنني

وبغية ممارسة حقنا في الحصول على المعلومات التي تحتاج إليها حكوماتنا لاتخاذ القرارات السياسية المناسبة، يتعين على معظم الوفود أن تنتظر ساعات في الصالة الجنوبية إلى أن يكون أحد أعضاء المجلس مستعدا لاطلاعنا على المعلومات، مما يساعد على التغلب، حسب الضرورة، على ظاهرة السرية في عمل المجلس. ومن المسيء أن نرى كيف تسرب بعض الوفود المعلومات إلى الصحافة، في حين يُحرم أعضاء الأمم المتحدة من ذلك المصدر المباشر للمعلومات.

ونغتتم هذه الفرصة لنشيد بالجهود التي بذلتها مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي هي أعضاء غير دائمين حاليا، لإبقاء بلدان منطقتنا، قدر الإمكان، على إطلاع جيد على أعمال المجلس.

ويجب ألا يُزاد عدد الجلسات العلنية فحسب، بل ينبغي أن تحول أيضا إلى فرصة حقيقية لضمان أن تؤخذ في الحسبان على النحو الواجب آراء ومساهمات الدول غير الأعضاء في المجلس.

ونلاحظ أن التقارير السنوية للجان الجزاءات مدرجة أيضا هذا العام. وينبغي أن تستمر هذه الممارسة. وفي نفس الوقت، نؤكد على أن جلسات هذه اللجان ينبغي أن تكون مفتوحة وأن محاضر مناقشاتها ينبغي أن تدرج في التقرير السنوي لمجلس الأمن. وسيكون من المفيد أيضا تحديد حد أدنى من المعايير لكمية المعلومات التي يتعين أن تتضمنها التقارير الشهرية التي يعدها رؤساء المجلس.

لا يوجد تفسير منطقي يبرر بقاء النظام الداخلي للمجلس مؤقتا بعد هذه السنوات العديدة، أو عدم تعديله لمدة تزيد على ٢٠ عاما. وينبغي أن تدمج في النظام الداخلي التعديلات التي أُدخلت على هذه القواعد والتي اعتمدها المجلس أو تلك التي يجري تطبيقها عمليا الآن.

”يرفع مجلس الأمن تقارير سنوية، وأخرى خاصة، إذا اقتضت الحال إلى الجمعية العامة لتنظر فيها.“

ويبدو أن معنى الفقرة ١ من المادة ٢٤، والمادة ١٥ هو أن مجلس الأمن تابع للجمعية العامة، ولذلك يصبح مسؤولاً أمامها، حسبما قال اليوم صديقي الفاضل الممثل الدائم لماليزيا. ولكن ثمة درسا هاما تعلمناه بعد العمل في المجلس لمدة العامين ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ مفاده أن مجلس الأمن لا يعتبر نفسه بأية حال تابعا للجمعية العامة. وبالفعل، يجادل بعض الأعضاء في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة جدلا منطقيا إلى حد ما ويقدر من الإقناع. ويقول أصحاب المعرفة لديهم إن القصد من إنشاء مجلس الأمن لم يرم أبدا إلى أن يكون المجلس تابعا للجمعية العامة، ولكن القصد منه أن يكون مساويا للجمعية العامة.

وإذا لم يتوفر لدينا تفاهم مشترك في الجمعية العامة من جهة وفي مجلس الأمن من جهة أخرى بشأن ما ينبغي أن تكون عليه العلاقة فيما بينهما، عندئذ كيف يتسنى لنا أن نجري مناقشة بشأن الدور الذي يقوم به كل منهما؟

وتعتقد هذه الصورة بسبب حقيقة نعلمها جميعا مفادها أن مجلس الأمن قد أصبح فعليا في السنوات الأخيرة أهم بكثير في حين أصبحت الجمعية العامة - وأنا أقول ذلك مع إحساسي بقدر من الحزن - أقل أهمية إلى حد كبير. وهذا الأمر يزيد من الصعوبة التي تواجهها الجمعية العامة بصدد مساءلة مجلس الأمن عما يحاول القيام به.

والنقطة الأولى التي نود أن نسجلها اليوم هي أنه بعد ٥٨ سنة على إنشاء الأمم المتحدة، قد يكون من المفيد، قبل أن نمضي قدما في هذه الطقوس السنوية المتمثلة في النظر في تقرير مجلس الأمن، أن تترث هذه الهيئة حتى يتسنى لها أن

أعتقد، في المحصلة، أنه ربما كان من الأفضل لو قررنا مناقشة كل منهما على حدة، لأن هذا النقاش الآن أتاح لنا فرصة التركيز على أداء مجلس الأمن. وآمل أن يكون هذا هو الغرض من وجودنا هنا اليوم.

وهذا يوصلني إلى أهم نقطة بالنسبة إلي. فكل عام، وعلى مدى ٤٠ أو ٥٠ عاما، نجتمع هنا لنناقش التقرير بنفس الأسلوب. ولكن، هل لدينا صورة واضحة عن الغرض من هذه المناقشة السنوية؟ لماذا يقدم مجلس الأمن تقريرا إلى الجمعية العامة، ولماذا تجتمع الجمعية العامة لتناقش ذلك التقرير؟ من أكثر المسائل إثارة للاهتمام أنه، بعد مرور ٥٨ عاما على وجود الجمعية، ليس هناك إجماع في الرأي بشأن الغرض من هذه المناقشة. لماذا لا يوجد إجماع في الرأي؟ السبب هو أن العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة لم توضح أبدا، في الحقيقة، لم يفهمها أعضاء الأمم المتحدة فهما صحيحا.

ويعتقد كثيرون أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكون تابعا للجمعية العامة، وبالفعل تنص الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق على أنه:

”رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعا وفعالاً، يعهد أعضاء تلك الهيئة“ -

أي الأعضاء في الجمعية العامة -

”إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات.“

أرى أن الكلمة الرئيسية هنا هي ”يعهد“.

وتنص الفقرة ٣ من المادة ٢٤ على ما يلي:

للمملكة المتحدة، معيارا خامسا، وأعرب عن ارتياحي له بصراحة. لقد قال إنه ينبغي لنا أيضا أن نسأل المجلس عما إذا كان قد استجاب على النحو الملائم للمطالب الأوسع نطاقا التي فرضتها عليه العوامة.

ومما يؤسف له أنه كان الوحيد الذي قدم اقتراحات بمعايير إضافية. ولذلك، نعرب عن الأمل في أن تتمكن، في أثناء مناقشاتنا هذه السنة، من المضي قدما لتتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المعايير التي يمكن أن نستخدمها لقياس أداء المجلس، لأنه إذا لم تتوفر لدينا هذه المعايير، فكيف تتمكن من القول إن المجلس قام بأعمال أفضل أو أسوأ؟

ونود أن نقول أيضا إن فشل الجمعية العامة في التوصل إلى تفاهم ربما يفسر سبب اتخاذ تقرير مجلس الأمن، لسوء الحظ، خطوة رئيسية إلى الوراء بصدد الطريقة التي بلغ بها المعلومات إلى الجمعية العامة. وأعرب عن سروري لأن ممثلين دائمين آخرين لاحظوا ذلك. وقال الممثل الدائم لليابان في وقت سابق:

”وأفهم أنه جرت مناقشة مكثفة بين أعضاء مجلس الأمن للكيفية التي ينبغي بها التعبير عن آراء كل عضو في التقرير أثناء عملية إعداد التقرير. وكنت أتطلع إلى الاستماع إلى هذه الآراء الصريحة في جلسة مفتوحة للمجلس، مثلما حدث في الأعوام السابقة. ولكن، على عكس الممارسة السابقة، لم يأخذ أي عضو في المجلس الكلمة لعرض آرائه هذه المرة.“ (A/58/PV.28)

وينبغي لي، توخيا للزاهة التامة، أن أعترف بأننا عندما كنا في المجلس، حثت سنغافورة أعضاء المجلس بشدة على إبداء آرائهم لدى اعتماد التقرير، ولذلك، قد يعتقد المرء أننا أبدينا فظاظة إلى حد ما، عندما ذكرنا ذلك. بيد أننا نتصرف على هذا النحو لأننا نعتقد أن الجمعية العامة قد

تتوصل إلى تفاهم مشترك، في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن، بشأن العلاقة فيما بينهما.

وأتطرق الآن إلى التقرير المعروض علينا. لقد أبديت حتى الآن تعليقات شتى بشأن التقرير. فهل اتضحت لنا مسألة ما إذا كان ينبغي أن يكون التقرير محض سرد حقيقي لما قام به المجلس - أو، كما قال متكلمون كثيرون في وقت سابق، تقييما لأنشطة المجلس؟ ومرة أخرى، وبصراحة، لا يوجد توافق في الآراء بشأن ما إذا كان ينبغي أن يتضمن التقرير سردا للحقائق أو تقييما لأعماله.

ويعتقد كثيرون في هذه القاعة أنه ينبغي للمجلس أن يوفر تقييما لأعماله، وأن يذكر لنا الطريقة التي أدى بها أعماله، وما هي الأعمال التي أحسن أداءها والأعمال التي أخفق في أدائها. ولكن إذا أردنا أن يقوم المجلس بذلك، يجب علينا نحن - الجمعية العامة - أن نضع معايير واضحة لما نتوقع أن يذكره مجلس الأمن في هذا التقييم.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر حقيقة أننا تكلمنا عن هذا الموضوع في الجمعية العامة في السنة الماضية، واقترحنا أربعة معايير لتقييم أداء المجلس. أولا، هل نجح المجلس في إدارة القضايا التي تقع ضمن اختصاصه؟ وهل فقدت أناس حياتهم، أم أنها أنقذت أم تحسنت نتيجة لأعمال مجلس الأمن؟ وثانيا، هل حسن مجلس الأمن إجراءاته وأساليب عمله كيما يحقق المزيد من كفاءة وفعالية أعماله؟ وثالثا، هل أصبحت أعمال المجلس أكثر شفافية وانفتاحا وفي علاقاته مع أعضاء الأمم المتحدة على النطاق الأوسع؟ ورابعا، هل زادت مصداقية وهيبة المجلس في المجتمع الدولي؟

لقد اقترحنا هذه المعايير على أمل أن تؤدي إلى إجراء مناقشة فيما بين الدول الأعضاء. ومن المؤسف أنه لم يقدم إلا سفير واحد اقتراحا بمعياري إضافي. فقد أضاف السفير جيرمي غرينستوك، الذي كان آنثذ الممثل الدائم

على المجلس، محاولا التوصل إلى أفضل رأي، أن يقيم الوضع على النحو الواجب من جميع جوانبه، وأن يدفع باتجاه تحقيق أهدافه، وأن يراقب الوضع على نحو مناسب“. (S/PV.4616، ص ١٦)

وتلك الفقرة توضح ببساطة وبصورة حية مدى صعوبة العمل الذي يضطلع به المجلس، والسبب في أنه في بعض الأحيان يضطر إلى اتخاذ قرارات لا ترقى إلى الكمال. فهذا لا يمكن أن يحدث إلا عندما تتاح للأعضاء الفرصة ليتكلموا وقت تقديم التقرير، وهذه الفرصة ضاعت هذا العام. وكما يعلم الأعضاء، هناك مقرر للجمعية العامة يفترض بمقتضاه أن يعد رئيس الجمعية تقريرا عن هذه المناقشة. ولأسباب لا تزال غامضة، فإننا لا نعرف لماذا لم يفعل ذلك الرؤساء السابقون، ونعتقد أن الوقت قد حان للقيام بذلك.

وأود أن أشير إلى نقطة حساسة بعض الشيء، سأطرحها على هذه الجمعية. من المؤسف أن قلة من الدول الأعضاء في مجلس الأمن هي التي قررت أن تتكلم في هذه المناقشة عن تقرير المجلس. ونعتقد أنه ربما كان من الأفضل لسلامة المنظمة أن يتكلم جميع الأعضاء الـ ١٥، وبالتأكيد جميع الأعضاء الدائمين، عندما يطرح للمناقشة هذا العام.

ولكن ما يجعل هذه الجلسة بالذات من جلسات الجمعية العامة، والتي يناقش فيها تقرير مجلس الأمن غير واقعية حقا، هو أن سنة ٢٠٠٣، ستسجل على الأرجح باعتبارها واحدة من أهم السنوات في تاريخ مجلس الأمن. ولنفهم ذلك، فلنتذكر أين كنا قبل أشهر قليلة، حينما كنا نتناقش حول مسألة العراق. ولا أملك حقائق وليس بحوزتي أرقام. ولكنني أعتقد أنكم ستنتفون معي في أنه، بالنسبة للأنظار التي كانت موجهة نحو مجلس الأمن، كانت هناك البلايين من أزواج العيون التي تعلقت بشاشات التلفزيون في

حرمات من أداة لها قيمة كبيرة جدا كانت تستطيع أن تستخدمها لقياس أداء مجلس الأمن.

وبالمناسبة، أفضل دليل على ذلك، هو المحضر الحرفي لمناقشة المجلس بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، حسبما ورد في الوثيقة (S/PV.4616). وأحث أعضاء الجمعية العامة على قراءة تلك الوثيقة، لأنه سيتيسر لهم، بعد قراءتها، فهم أوجه العجز والقصور في التقرير المقدم إلينا. ويرجع السبب الذي من أجله ستظل أوجه القصور موجودة دائما في التقرير الذي يقدم إلينا إلى عدم تمكن أعضاء المجلس الـ ١٥ أبدا من الاتفاق على تقييم مشترك لأداء المجلس. فلكل منظوره الخاص به. وفي الحقيقة، لا يمكن أن يتضمن التقرير إلا القاسم المشترك الأدنى - الذي يمكن أن يتفق عليه الأعضاء الـ ١٥. وكل شيء آخر يقدمه الأعضاء الـ ١٥ فرادى.

وسأقرأ فقرة واحدة من محضر تلك الجلسة، لأنها تدل على نوعية المناقشة والمداولة التي تظهر عندما يتكلم الأعضاء الـ ١٥ عن التقرير - مقارنة بالتقرير المعتدل ذاته.

وإليكم ما قاله السفير جيرار كور ممثل أيرلندا:

”لقد اختار إسايه بيرلن لأحد كتبه عنوان ‘The Crooked Timber of Humanity’ (عود البشرية الأعوج)، وهذه نقطة جوهرية، فالحياة والسياسة يعوزهما النظام؛ والعديد من الأزمات التي يعالجها المجلس معقدة وصعبة. وقد تكون قوى هائلة. وروح الشرور التي تتأجج من الأعمال عندما تبدأ الصراعات لا يمكن إخمادها بسهولة. وبالتالي فإن العالم الذي يتعامل معه مجلس الأمن عالم من القضايا المدرجة في جدول أعماله، والمشوشة بطبيعتها في جوانب عديدة. إنها بالغة التعقد، ونادرا ما نجد فيها خطا مستقيما من الألف إلى الياء. ولذلك، يجب

كل بقاع المعمورة تشاهد أداء مجلس الأمن يوماً بعد يوم. إن، فقد كان البلايين من سكاننا يراقبون المجلس، وهم يفترضون أننا عندما نلتقي هنا في الجمعية العامة لمناقشة نفس الأداء الذي شاهدوه على شاشات التلفزيون، سنعالج الشيء نفسه.

غير أنني أريد أن أضمن عدم إساءة فهم نقطة واحدة. فالواقع أنه لو كان قد أجري تقييم موضوعي لأداء المجلس، لقلنا إن عمله وأدائه قد تحسنا بالفعل في بعض المجالات، من حيث كم العمل الذي أنجزه والنجاحات التي أحرزها. ولكن السبب في عدم تمكننا من تسجيل أوجه التحسن هو أننا لا نملك المعايير للحكم على مواضع التحسن وكيفيته.

ختاماً أقول إن النقطة الثانية والأخيرة التي أود الإشارة إليها هي أنني، إن كان لي أن أتنبأ بشيء واحد بسيط عن المجلس، فهو أن دوره وأهميته داخل أسرة الأمم المتحدة، وبصراحة داخل المجتمع الدولي سيستمران في التعاظم. فأين المشكلة إذن؟ المشكلة هي أن مجلس الأمن والجمعية العامة يترابطان، بالضرورة بعلاقة تكافلية.

ولتوضيح هذه العلاقة التكافلية، أود أن أوجه للأعضاء سؤالاً واحداً بسيطاً: إذا ترك أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥ الحاليون مبنى الأمم المتحدة وعبروا الشارع وتوجهوا إلى الفندق، وعقدوا نفس الاجتماع فيما بينهم، وربما أطلقوا على أنفسهم اسم مجلس أمن عالمي، فهل سيوليهم نحن أو أي عضو آخر في المجتمع الدولي أي اهتمام؟ لا، لن نفعل ذلك.

إن كل الشرعية التي تحيط بعمل مجلس الأمن تنبع من حقيقة أنه جزء من أسرة الأمم المتحدة، وتنتج من واقع أن ١٩١ دولة وقعت جميعاً على الميثاق ووافقت على التقييد بقرارات مجلس الأمن.

وقد يكون مجلس الأمن بصدده أن يكتسب مزيداً من الأهمية، ولكن شرعيته مستمدة من هذه القاعدة، من حضور

والواقع أن الأمين العام، كوفي عنان، أشار في مقابلة صحفية، إلى أنه أثناء تلك المناقشات تلقى مكالمات هاتفية من رؤساء الدول أو الحكومات تفوق ما تلقاه في أي وقت سابق أثناء حياته المهنية. وكان هناك قدر كبير من الاهتمام والإثارة حول مجلس الأمن وأدائه قبل بضعة أشهر، ولكننا بالكاد لاحظنا ذلك. وبالنسبة لسنغافورة، أريد أن أذكر أنه عندما تكلم وزير خارجيتنا في المناقشة العامة، طرح آراءه بشأن الطريقة التي ينبغي بها لأسرة الأمم المتحدة أن تقيم المناقشة المتعلقة بالعراق وتأثيرها على مجتمع الأمم المتحدة. ويجدوني الأمل في أن يقتدي به المزيد منا، لأنه من الواضح أن المسألة كانت جوهرية بالنسبة لعمل أسرة الأمم المتحدة هذا العام.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بتلخيص ثلاث نقاط أساسية. النقطة الأولى هي أنه إذا أريد أن تكون هذه المناقشة مفيدة وهادفة لأسرة الأمم المتحدة، فنعتقد أن الوقت قد حان لأن تعمل الجمعية العامة على وضع معايير واضحة لتقييم أداء المجلس. وإذا كان من غير الممكن أن نتفق على مثل هذه المعايير فلماذا إذن نجري هذا النقاش؟ بل إنه في واقع الأمر قد لا يخدم أي غرض. وآمل أن يناقش هذا الأمر.

النقطة الثانية - وهي نقطة إجرائية - هي أنه إذا كان للجمعية العامة أن تحصل على مزيد من المعلومات من مجلس الأمن، فنأمل في أن نتوصل جميعاً في الجمعية العامة إلى توافق في الآراء، ونطلب إلى المجلس أن يعود إلى ممارسته



الأعضاء للتعبير عن آرائها إزاء عمل المجلس ومتابعته لمسؤولياته في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

لقد حقق المجلس تقدما ملحوظا في مجال إضفاء قدر من الشفافية على عمله حيث عقد عددا كبيرا من الاجتماعات العامة، وتمت مشاركة أكبر من جانب الدول غير الأعضاء في المجلس، الأمر الذي أتاح لها فرصة التعبير عن آرائها إزاء القضايا السياسية المطروحة. كما عقد المجلس جلسات ختامية تم فيها تقييم عمله بشكل صريح من قبل الدول الأعضاء وغير الأعضاء فيه.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات فقد شهد المجلس خلال العام الماضي الذي فصلنا عن دورة الجمعية العامة تساؤلات جدية تتعلق بدوره وفاعليته. ومن الجوانب البارزة في هذا المجال فشل المجلس في منع شن حرب على العراق، وكذلك في وضع حد للممارسات الوحشية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويؤكد وفدي على ضرورة أن يتخذ مجلس الأمن القرار المطروح على طاولته من قبل سورية لإدانة العدوان الإسرائيلي الأخير عليها، ذلك العدوان الذي يشكل انتهاكا صارخا للميثاق ولاتفاقية فصل القوات، وتصعيدا خطيرا في الشرق الأوسط ستنعكس آثاره المدمرة على المنطقة ومستقبلها.

ومما لا شك فيه أن مجلس الأمن قد بذل طيلة الفترة الماضية جهودا كبيرة لمعالجة القضايا الأفريقية التي تشغل ما يزيد عن ٧٠ في المائة من جدول أعمال المجلس، وأولى المجلس الكثير من الجهود لإعادة الاستقرار إلى مناطق النزاع في مختلف الدول الأفريقية، مشجعا الدول الأطراف على تنفيذ الاتفاقات التي عقدتها فيما بينها برعاية إقليمية ودولية. وإنه لمن دواعي السرور أن نلاحظ تضافر الجهود بين مجلس الأمن من جهة والأمين العام ومثليه من جهة أخرى في تيسير مفاوضات السلام في العديد من الدول الأفريقية المعنية. وفي

الدول الأعضاء في هذه القاعة. وعليه فإذا كنا سنرتبط معا وإلى الأبد بعلاقة تكافلية، ألا يكون الوقت قد حان لأن نتوصل في الوقت المناسب إلى تفاهم على الجانبيين - داخل الجمعية العامة ومجلس الأمن - حول دور كل منا ومسؤولياته، والطريقة التي ينبغي أن يتفاعل بها كل منا مع الآخر؟ ونعتقد أن الأوان قد آن للتوصل إلى هذا التفاهم.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): قبل أن أدعو المتكلم التالي، أود أن أكرر ما قلته هذا الصباح - وهو أنني أعتزم أن أقدم تقريرا عن هذه المناقشة بصفتي رئيس الجمعية العامة. وأود أيضا أن أقول إنني لا أعرف السبب في أن ذلك لم يحدث في الماضي، ولكنني بالتأكيد أعتزم أن أصحح هذا الوضع.

**السيد المقداد** (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بالشكر إليكم شخصيا على اهتمامكم بهذه المناقشات وحضوركم المستمر لها. كما أتوجه بالشكر إلى السفير جون نغروبونتي، رئيس مجلس الأمن للشهر الحالي، على عرضه تقرير مجلس الأمن عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. ونتوجه بالشكر أيضا إلى موظفي الأمانة العامة على ما بذلوه من جهد في إعداد هذا التقرير.

إن مناقشة الجمعية العامة اليوم لتقرير مجلس الأمن عن أعماله خلال عام كامل هو تأكيد على الدور الحيوي الملقى على عاتق الجمعية العامة في متابعة كل ما يتعلق بقضايا الأمن والسلم في العالم انسجاما مع المادة العاشرة من الميثاق. وتكتسي مناقشتنا هذه أهمية أكبر في إطار الحديث المتعاظم عن إصلاح منظومة الأمم المتحدة لتؤكد على دور الجمعية العامة في مناقشة جميع القضايا التي تدخل في نطاق الميثاق. كما أن هذه المناقشة تتيح الفرصة مرة أخرى للدول

مختلفة من العالم. وعقدت جلسة ختامية تركزت حول "دور عمليات حفظ السلام في تحقيق الأمن والسلام الدوليين"، ساهمت في تعزيز رؤية شمولية من قبل أعضاء المجلس إزاء عمليات حفظ السلام، وتمكنت بعض الدول من تقديم مقترحات محددة في هذا المجال.

وناقش المجلس طيلة الفترة الماضية عددا من المسائل الموضوعية تتعلق بالمرأة والسلام والأمن، والأطفال في النزاعات المسلحة، والأسلحة الصغيرة وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، والتفاعل بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ومكافحة الإرهاب من بين مسائل هامة أخرى. ويعتقد وفد سورية أن مثل هذه المناقشات أتاحت لعدد كبير من الدول الأعضاء إبداء آرائها حول هذه القضايا الهامة.

لقد استمعنا خلال هذا اليوم إلى العديد من الأفكار والآراء التي تستحق منا جميعا النظر فيها. وقد طرح السفير محبوباني الذي تكلم قبلي آراء كنا قد ناقشناها وأطلقنا الحديث حولها، خلال وجود بلده الصديق في مجلس الأمن. ونعتقد أن خروج دول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن بعد انتهاء ولايتها يجب ألا يعنى نسيان أن تناسي هذه الأفكار التي تعتبر بحق أفكارا خلاقة فيما يتعلق بمستقبل عملنا في الجمعية العامة ومجلس الأمن، وبما يشكل رابطا متينا للعلاقة بين هذين الجهازين الرئيسيين في الأمم المتحدة.

هذه هي المرة الأخيرة التي سنتحدث فيها تحت هذا البند بصفتنا أعضاء منتخبين في مجلس الأمن. وانطلاقا من ذلك، فإننا نؤكد لممثلي الدول الأعضاء أننا حملنا، بكل صدق وإخلاص وإحساس بالمسؤولية، الأمانة التي كلفتمونا بها. وعملنا طيلة فترة ولايتنا في مجلس الأمن على تنفيذ ما وعدنا به. وقد نجحنا في الكثير من الأحيان في تحقيق ذلك بفضل التعاون مع أعضاء المجلس الآخرين والمواقف المبدئية التي تمسكنا بها بموجب الميثاق والشرعية الدولية.

هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي بوروندي، وفي ليبيريا، وفي سيراليون. ونشير في هذا المجال أيضا إلى أهمية بعثات مجلس الأمن إلى العديد من مناطق النزاعات في العالم للمساهمة في إيجاد تسوية لهذه النزاعات.

لقد سعت سورية، ومن خلال عضويتها في مجلس الأمن، إلى الدفاع بشكل خاص عن قضايا الدول النامية، والأمن والسلم الدوليين. ولقد كان من أولى الآراء التي طرحتها سورية واستجاب لها المجلس هو عقد إحاطات إعلامية شهرية بلغ عددها عشرين إحاطة إعلامية حتى الآن تتعلق بالشرق الأوسط، والتي كانت تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح، كما وصفها أعضاء المجلس، على طريق تعامل المجلس مع واحدة من أكثر مناطق التوتر في العالم. وقد كان لهذه الإحاطات الإعلامية أثر فعال، حيث أتاحت الفرصة لجميع الدول الأعضاء للاطلاع على التطورات في هذه المنطقة الحساسة، وإجراء مناقشات مفتوحة للمجلس في عدد من الحالات.

ولقد كان وفدنا حريصا على تحقيق الإجماع وتوافق الآراء في المجلس عند معالجته للمسائل التي تهدد السلم والأمن الدوليين، إلا أنه لا يمكننا إلا أن نعبر عن أسفنا لعدم تمكن المجلس من اتخاذ قرارات ضرورية في بعض الأحيان بسبب الابتعاد عن الموضوعية واستخدام حق النقض غير المبرر، مما حرم المجلس من إصدار قرارات معينة في مواجهة حالات تهدد السلم والأمن، الأمر الذي أدى إلى اللجوء إلى الجمعية العامة لعقد دورات مستأنفة فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط على سبيل المثال.

وخلال رئاسة سورية الثانية للمجلس، فقد عقد المجلس في شهر آب/أغسطس الماضي عددا كبيرا من الاجتماعات نوقشت فيها أهم القضايا التي تتعلق بمناطق

سعيًا لتحقيق أغراض سياسية. ولو كان لنا أن نتغلب على هذه الممارسة، ينبغي لمجلس الأمن أن يرسي مبدأ راسخًا يقوم على المناقشة والاتفاق بشأن المسائل الرئيسية، على أن يتم ذلك في جلسات مفتوحة. وحتى لو ظل إجراء مشاورات غير رسمية أمرًا حتميًا، ينبغي اتخاذ خطوات لدعوة الأطراف المعنية مباشرة إلى التكلم والإعراب عن آرائها.

وبغية ضمان النزاهة في أنشطة المجلس، تمشيا مع تطلعات ومطالب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ثمة ضرورة ملحة للإسراع في وتيرة إصلاح المجلس. وإذا بقيت أساليب وهياكل العمل البيروقراطية العقيمة الحالية، التي ازدادت تصلبًا ومنهجية أثناء فترة الحرب الباردة، على حالها ولم يدركها التغيير، فلن يكون بمقدورنا أن نعول على مجلس الأمن لضمان أمن المجتمع الدولي.

وينبغي لمجلس الأمن أن يتصف بالنزاهة فيما يتصل بمسألة شبه الجزيرة الكورية، وخاصة المسألة النووية، التي أصبح حلها أمرًا ملحا في كفالة السلم والأمن العالميين. إن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية هي نتاج للسياسة العدائية التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد سعت الولايات المتحدة وبعض البلدان إلى إحالة المسألة النووية إلى مجلس الأمن. وهذه مسألة ينبغي ألا يتدخل فيها المجلس.

وفي هذا الصدد، يرى وفدي أنه استنادًا إلى مبدئي العدالة الموضوعية، ينبغي لمجلس الأمن أن يسترعي الانتباه إلى حقيقة أن السياسة المعادية التي تنتهجها الولايات المتحدة إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتهديد بشأن هجوم نووي وقائي قد تضافرا مع المسألة النووية مما يهدد السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

ولا بد لمجلس الأمن أيضا من أن يولي الاهتمام الواجب للحالة الراهنة لما يسمى بقيادة الأمم المتحدة في

وأخيرا، آمل أن تتابع الدول التي ستستمر عضويتها في المجلس والدول التي سيتم انتخابها لاحقا مسيرة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ودعم القضايا العادلة في كافة أنحاء العالم.

**السيد باك غيل يون** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): إن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يرى أنه من الحتمي بالنسبة لمجلس الأمن أن يخدم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في إطار أنشطته بغية الاضطلاع بمهمته.

ومجلس الأمن يتبوأ مكانا رئيسيا في سائر أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يعترف بأنه قد أسئ استخداماه للأغراض السياسية للدولة العظمى في عدد من المناسبات، وأنه خرج عن مبادئ المساواة والموضوعية في التعامل مع حالات دولية بشكل لا يتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وينبغي لمجلس الأمن أن يولي الأولوية في أنشطته لرفض الإجراءات الانفرادية وضمان تعددية الأطراف القائمة على أساس المساواة في السيادة. ويبرهن الواقع على أن القضاء على التدابير الانفرادية والغطرسة شرط أساسي لتعزيز دور مجلس الأمن. والمجتمع الدولي قد رفع صوته معلنا أن على مجلس الأمن أن يمنع منعًا باتا انفراد وغطرسة بلدان منفردة باستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها ضد دول أعضاء أخرى دون قرار صريح من الأمم المتحدة. ومن الحيوي أيضا أن يكفل مجلس الأمن الشفافية في عمله بغية الاضطلاع بمهمته على النحو الواجب.

وما زالت المشاورات غير الرسمية تمثل نشاطا أساسيا في عمل مجلس الأمن حاليا، كما أن القرارات المتخذة في هذا الإطار تستخدمها فرادى الدول، في معظم الأحوال،

حاجة على الأرجح إلى التشديد على أننا نعيش جميعاً الآن حقبة تتسم بقدر أكبر من عدم الاستقرار المعولم الذي لا يحترم حدوداً. وقد شهدت هذه التهديدات والمخاطر والتحديات تحولاً نوعياً خطيراً.

وفي غضون ذلك، ما فتئ نطاق تلك التهديدات يتزايد أيضاً. واليوم، أصبح الإرهاب والتهديدات والتحديات الأمنية الشاذة الأخرى أكثر انتشاراً على الساحة الدولية وأشد فتكاً من ذي قبل. وللأسف، فإن الهجمات الإرهابية المميتة التي احتلت العناوين الرئيسية للأخبار في الآونة الأخيرة، تبرهن على أن هذا التهديد لا يزال ماثلاً بيننا، رغم بعض التقدم الذي حققه التصدي لتلك التحديات.

ولذلك، تثنى أذربيجان على الدور البناء الذي ما فتئ مجلس الأمن يؤديه، بما في ذلك من خلال لجنته لمكافحة الإرهاب، لتعبئة جهود جميع الدول المهتمة لجعل مكافحة تلك الآفة أكثر دقة وكفاءة. وإذ تؤكد مجدداً على استعدادنا المستمر للإسهام في هذا العمل، نود أن نشدد مرة أخرى على أن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن يكتب لها النجاح إن اقتصرنا على مواجهة تلك الآفة، بمعزل عن الأخطار التي يترعرع في ظلها الإرهاب مثل الجريمة المنظمة، والترعة الانفصالية العدوانية، والترعة القومية المتطرفة، والاتجار بالمخدرات، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الدمار الشامل.

ومن الحتمي أن تُستهدف السبل والوسائل التي تكسبها الأصول المالية الضخمة التي تغذي المجموعات الإجرامية المنظمة، التي تقيم علاقات عمل وثيقة مع شبكات الإرهاب الدولية والحركات الانفصالية المسلحة غير المشروعة. وجني الأرباح غير المشروعة التي تكتسب في الأراضي الخاضعة لسيطرة الانفصاليين والتي يتم تحويلها إلى

كوريا الجنوبية. إن ما يسمى بقيادة الأمم المتحدة، التي أنشأتها الولايات المتحدة، لا شأن لها بالأمم المتحدة ولا تسهم المنظمة في أنشطتها. وما يسمى بقوات الأمم المتحدة في كوريا الجنوبية هي قوات للولايات المتحدة بطبيعتها. وما فتئت الولايات المتحدة تسيء استخدام اسم وعلم الأمم المتحدة لأكثر من نصف قرن لتغطية أهدافها السياسية الشريرة المتمثلة في عزل وخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما إعاقة تحسین العلاقات والتعاون والاتصالات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.

ووفدي يحث مجلس الأمن على أن يتخذ الإجراءات المناسبة لحمل الولايات المتحدة على إعادة علم الأمم المتحدة وخودها إلى الأمانة العامة في أقرب وقت ممكن.

**السيد علييف** (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي أن أبدأ بتأييد البيان الذي أدلى به في وقت سابق من اليوم الممثل الدائم لأوكرانيا، السفير كوتشينسكي، الذي تكلم باسم دول جورجيا وأوزبكستان وأوكرانيا وأذربيجان ومجموعة مولدوفا. وبصفتي الوطنية، اسمحوا لي أن أضيف بعض الملاحظات ذات الصلة بالبندين ١١ و ٥٦ من جدول الأعمال.

إننا نعتقد أن مناقشة اليوم ذات أهمية فائقة، إذ تتيح لنا جميعاً فرصة أخرى لتقييم المرحلة التي بلغناها، بوصفنا جمعية الأمم المتحدة، على طريق تحقيق الهدف الطموح المتمثل في مواءمة منظماتنا مع المناخ الأمني المتغير بشكل جذري. وفي هذا الصدد، بالطبع، فإن عمل مجلس الأمن - الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق - يكتسي أهمية خاصة.

وفي هذه الأيام، يتشاطر المجتمع الدولي برمته رؤية مشتركة إزاء المناخ الأمني المشار إليه، فضلاً عن العزم على التصدي معاً للتهديدات والتحديات الجديدة. وليست هناك

و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)، التي اتخذت فيما يتعلق بالصراع الدائر بين أرمينيا وأذربيجان. وينبغي لحالة تواصل فيها الدولة المعتدية، أرمينيا، بشكل سافر ومع الإفلات من العقاب تجاهل تلك القرارات أن تسترعي في نهاية المطاف انتباه مجلس الأمن، الذي ينبغي أن يضمن تنفيذ القرارات الخاصة به.

وإذ أتكلم في صالح مجلس الأمن أكثر قوة وأكثر تفاعلاً ومنعة، أود أن أشدد على أن الوحدة والإرادة السياسية القوية والفعالية المتزايدة والشفافية هي العناصر الرئيسية للتوصل إلى هذا الهدف. وفي هذا السياق، تولى أذربيجان أهمية جوهرية لإحراز تقدم ملموس أكثر في مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته. واسمحوا لي أن أؤكد من جديد تأييدنا المعروف جيداً لترشيح ألمانيا واليابان بوصفهما عضوين دائمين جديدين. وينبغي أيضاً كفالة التمثيل الكافي الدائم في المجلس للدول الأفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية. نظراً للزيادة المضاعفة في عدد الدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الشرقية، فإن من الضروري تخصيص مقعد غير دائم إضافي لمجموعتنا. ويحدونا الأمل في أنه، بمزيد من الجهد والتفاني، يمكن التوصل إلى حل وسط قريباً بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن في جميع جوانبه.

**السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية):** أود أن أبدأ ببيان بالإعجاب عن امتناني لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، الرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه بجداره للتقرير السنوي لتلك الهيئة الرئيسية من هيئات الأمم المتحدة.

وبوصف رومانيا بلداً يؤيد عمل مجلس الأمن تأييداً قوياً كما أنه تقدم بترشيحه إلى عضوية المجلس للعلماء القدامين، فإنها حريصة على أن تسهم بنصيبها نحو توطيد

مناطق رمادية للنشاط الإجرامي، تستخدم أيضاً في تغذية النزعة الانفصالية المسلحة والإرهاب.

إن ازدياد حسامة المهام والأهداف التي تنتظر مجلس الأمن في سياق ما تقدم ذكره إنما يبرهن على الصلة الوثيقة بالفكرة التي بلورها السفير الأوكراني في ملاحظاته التي جاء فيها

”ينبغي أن يعكس الرد الملائم على التهديدات الجديدة رغبتنا المشتركة في إيجاد إطار قوي للسلم والأمن يستند بحزم إلى حكم القانون الدولي“. (A/58/PV.28)

ولسوء الطالع، لا تزال هذه المسألة أحياناً تعتبر ترفاً أو مسألة ثانوية.

وينبغي أن يكون مجلس الأمن ذا عزم وطيد وأكثر جرأة في تعزيز، وحيثما كان ضرورياً، إنفاذ القانون الدولي وإعادة السلام والأمن، بما في ذلك السيادة المقوضة للدول الأعضاء فيه بالذات وسلامة أراضيها ووحدتها السياسية. وينبغي أن يكون متسقاً في فعل ذلك، لأن الممارسة السيئة السمعة في اللجوء إلى الكيل بمكيالين والنهج الانتقائية يمكن أن تبعد مصداقيته.

ويبعث العجز أو الافتقار إلى العمل الكافي من جانب المجلس في ضمان تنفيذ قراراته بالذات إشارة أخرى خاطئة وخطيرة إلى منتهكي العدالة وسيادة القانون. فيؤمن هؤلاء بإفلاتهم الدائم من العقاب، وسينكر عليهم أي سبب للتغيير بغية المشاركة في السعي المفيد إلى السلام. وبالتالي، ينبغي أن يكون إنهاء بيئة الإفلات من العقاب هذه هو الدور الرئيسي والمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن.

وبهذا القول، تود أذربيجان مرة أخرى أن تسترعي انتباه هذا الجمهور إلى الصلاحية والأهمية المتزايدة أبداً لقرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣)

المخاطر الجديدة والتهديدات للمجتمع الدولي، التي تستدعي إيجاد مناهج وحلول عالمية. والعولمة، في رأينا، هي التحدي الرئيسي لتكيف الأمم المتحدة ومجلس الأمن مع التطورات الجارية للوقائع السياسية والاقتصادية والأمنية.

ويوفر مجلس الأمن الإطار المؤسسي والمفهومي الأفضل لملاءمة للتصدي لمعظم التحديات الرئيسية للعولمة. واضطلاح مجلس الأمن بدور متزايد في التعامل مع البيئة الأمنية الدولية المعقدة الحالية لبعضنا جميعا أن نتحمل مسؤوليات متزايدة. والأمم المتحدة عموما، ومجلس الأمن خصوصا، هما ما تريد الدول الأعضاء أن يكونا عليه. ونظرا لإرادتنا وقدرتنا نستطيع أن نحقق مجلسا للأمن أكثر فعالية ومشاركة.

ويمثل التقرير الذي نلظر فيه الآن مرآة ممتازة للزيادة الكبيرة في حجم بعثات الأمم المتحدة للسلام وأهداف هذه البعثات. إننا نشهد الانتقال من المنع التقليدي لنشوب الصراع وعمليات إدارة الصراع إلى التأهيل الجديد لمرحلة ما بعد الصراع بل وعمليات بناء الدولة. وبعض الحالات الهامة هي تيمور - ليشتي وأفغانستان، وإلى حد ما، كوسوفو.

ومن الجيد أن نلاحظ من التقرير أن تقدما حقيقيا قد أحرز بشأن العديد من المسائل التي نلظر فيها مجلس الأمن بموجب مسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين. وتشجعنا جميع النجاحات التي حققها مجلس الأمن في معالجة المسائل الحرجة في جدول الأعمال الدولي. وكلما تمكنا من تحقيق المزيد من قصص النجاح، كلما كان لدينا مجلس أمن صالح ومتميز.

ويشهد انخراط الأمم المتحدة في الكثير من مناطق العالم - كما يبين التقرير بوضوح - على القيادة والنطاق الواسع للمسؤوليات التي يمكن أن يتولاها مجلس الأمن.

فعالية المجلس وتأثيره في السعي لتحقيق السلام والأمن العالميين.

وإذ أنتقل إلى التقرير المعروض علينا، فإننا ننوه به بوصفه نتيجة متميزة للجهود المشتركة لأعضاء المجلس وللأمانة لإبراز الكمية الكبيرة من عمل المجلس في العام الماضي في وثيقة مختصرة ومتسقة لديها الإمكانيات الحقيقية للوفاء بالاحتياجات إلى المعلومات لأعضاء الأمم المتحدة على نطاقهم الأوسع بشأن المسائل المتصلة بالأمن الدولي. ونرحب بتحسين الجاري في التقرير، شكلا ومضمونا على حد سواء.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فان دين بيرغ (هولندا).

ويسرنا أن نلاحظ أن تقرير هذا العام لا يبيّن على النهج الجديد الذي بدأ عام ٢٠٠٢ فحسب، بل يوفر أيضا شفافية متزايدة وإبرازا وتحليلا على نحو أفضل لأنشطة المجلس. ونرحب خاصة بالموجز التحليلي بوصفه نقطة جيدة للبدء لتوفير رؤية متكاملة للحالة الأمنية الدولية الشاملة في الوقت الراهن.

وإلى جانب ميزاته التثقيفية، فقد نجح تقرير هذا العام في التحديد بوضوح لكل من الصعوبات الرئيسية التي تواجه في التصدي للصراعات الجارية، والنجاحات التي أحرزها المجلس في إرساء السلام والأمن وصونهما في مجموعة واسعة من الحالات. ويبرز التقرير بإخلاص كبير الدور الفعال الهام لمجلس الأمن في البيئة السياسية والأمنية الدولية الحالية.

وتتطابق الأشهر الـ ١٢ قيد الاستعراض - من آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٣ - مع جدول أعمال مزدحم جدا لمجلس الأمن، بينما أصبحت العلاقات الدولية أكثر تعقيدا وتنوعا بصورة متزايدة. ونسلم بالفرص الجديدة التي أوجدتها العولمة. وفي نفس الوقت، فإننا ندرك

تطورات كثيرة جدا في العالم، وجميعها ذات صلة بمهمة مجلس الأمن.

والمشجع فعلا في هذا السياق حقيقة أننا، في حالات عديدة، استطعنا التأكد من استمرار وتعزيز منطق المصالحة والسلام اللذين يبادر بهما مجلس الأمن ويدعمهما. وفي حالات أخرى، لم يستطع مجلس الأمن ولا المنظمات الإقليمية منع المزيد من الانزلاق في الفوضى وعدم الاستقرار. وبالتالي، ثمة أهمية لوضع وتشغيل أنظمة أكثر فعالية للإنذار المبكر والوقاية بالنسبة للمجلس وبقية جميعا، الدول والمنظمات الإقليمية على حد سواء. ومن هنا تأتي أهمية دعم المجلس في تصميمه وقدرته على التصدي للصراعات أينما أُحْفِق في منع أو تفادي نشوبها.

وختاما، يعتبر بلدي التقرير شهادة على أن مجلس الأمن قد واصل العمل من أجل السلم والأمن بنفس الخطى وسارع فيها، وأن فرص النجاح في هذا المسعى النبيل تعتمد على المواءمة بين كل الأدوات التي بحوزته.

**السيد ايفانو (بيلاروس)** (تكلم بالروسية): قرأ وفد جمهورية بيلاروس باهتمام التقرير السنوي لمجلس الأمن. ونعتقد أن التقرير يعكس، كما يجب، مجالات العمل ذات الأولوية القصوى لذلك الجهاز خلال العام الماضي، وهي الحالة في العراق، والشرق الأوسط، والصراعات في أفريقيا، ومكافحة الإرهاب.

في البداية، أود أن أنوه ببعض منجزات المجلس الإيجابية. فيسعدنا بصفة خاصة الدور النشط للمجلس في تسوية الصراعات في أفريقيا. وبفضل قراراته، تم تفادي مأساة إنسانية في ليبيريا، والبلد يستعيد الاستقرار تدريجيا. وكانت الحالة في بلدان أخرى في غرب أفريقيا أيضا محل اهتمام المجلس. ونأمل الاستمرار في هذا التوجه الإيجابي في المنطقة. ولقد أحرز تقدم في العملية السياسية وفي إنشاء

وهذا يعطينا مبررا للتفاؤل حيال تصميم الدول الأعضاء على تأييد الدور البارز الذي يضطلع به مجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين.

وبالرغم من ذلك، بما أن الحالة تفاقمت بصورة خطيرة في كثير من أجزاء العالم في العام الماضي، لا بد من مضاعفة جهودنا لإنهاء الصراعات الجارية. ويجب أن نجد أسلم السبل لضمان السلام وإعادة بناء البلدان التي تنتعش بعد الصراعات. ونشيد خاصة بالتقدم الذي أحرزه المجلس في مكافحة الإرهاب. ونؤيد بقوة العمل المكثف للجنة مكافحة الإرهاب كما نرحب بتعزيز حوارها مع الدول الأعضاء، لا سيما بالدور النشط الذي تضطلع به اللجنة في تحديد احتياجات البلدان والمصادر الممكنة للمساعدة في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات ذات الصلة للأمم المتحدة. ونشيد أيضا بممارسة عقد مناقشات مواضيعية، وهي الممارسة التي نحبها مفيدة جدا. وتبقى تلك المواضيع العامة، مثل حماية المدنيين في الصراع المسلح والعلاقة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية أو انتشار الأسلحة الصغيرة، تتصف بمنتهى الأهمية حاليا.

وقد أحرز الكثير من التقدم في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ويرحب بلدي أيضا بالعدد المتزايد للجلسات المفتوحة، والمشاورات بين الدول المشاركة بقوات، وممارسة عقد جلسات ختامية، والإحاطات الإعلامية الدورية التي تقدم للدول غير الأعضاء.

لقد مرت فترة ثلاثة أشهر تقريبا بين ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الموعد النهائي لتقديم التقرير، وبين نظر الجمعية العامة حاليا في الوثيقة الهامة المعروضة علينا. من الناحية التاريخية، فإن هذه الفترة قد تبدو غير مهمة. ولكن، مع عرضه في ظل خلفية هذه البيئة الأمنية النشطة للغاية، يجب التسليم بأننا شهدنا خلال الأشهر الثلاثة الماضية

قوية على مسألة دوره ودور المنظمة بأكملها داخل منظومة العلاقات الدولية.

ووفد جمهورية بيلاروس مقتنع تماما بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن ييقى العنصر الأساسي لنظام الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. والإجراءات التي تلتف حول سلطة ميثاقه تقوض الأساس القانوني للعلاقات الدولية وتهدد قاعدة نظامنا العالمي. ولكن قلة هم الذين يشكون في أن مجلس الأمن يستطيع الحفاظ على ذلك الدور العصيب إذا تكيف بنجاح مع الظروف المتغيرة في العالم. ونحن نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يعكس التغييرات التي طرأت على النظام الدولي، وبصفة رئيسية الزيادة الكبيرة في عدد أعضاء المنظمة؛ وأن يصبح أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية وخضوعا للمساءلة؛ وأن يحسّن أساليب وإجراءات عمله.

ويجب للأسف أن ننوه بأنه بعد نحو ١٠ سنوات من إنشاء الفريق العامل المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، لم يُحرز تقدم حقيقي في إصلاح المجلس. ومن الواضح أن زيادة عدد أعضاء المجلس هي المشكلة الرئيسية التي تعقد عملية الإصلاح الشامل. فالاختلافات الكبيرة في مواقف المشاركين في عملية التفاوض جعلت من المستحيل التوصل إلى توافق في الآراء على الإصلاح الهيكلي للمجلس. وخلال السنوات الـ ١٠ الماضية، أيدت بيلاروس باستمرار الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، وقدمنا العناصر الرئيسية لموقفنا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين في الوثيقة A/54/909.

وتعتبر جمهورية بيلاروس أنه من الضروري زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في كلتا الفتتين بما لا يقل عن ١١ مقعدا. ولا شك لدينا في الحاجة إلى إزالة اختلال التوازن الحالي في التمثيل الإقليمي في المجلس، والذي يضر بمصالح

حكومة انتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأولى المجلس الاهتمام الواجب للحالات في أنغولا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال ولعملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا. وكان الحدث الهام في أعمال المجلس قراره مؤخرا برفع الجزاءات المفروضة على ليبيا.

وتبقى مكافحة الإرهاب قضية هامة معروضة على المجلس في إطار لجانته ذات الصلة. ويشيد وفد جمهورية بيلاروس بجهود مجلس الأمن في هذا المجال، وهي الجهود التي أعطت زخما جديدا لعنصر مكافحة الإرهاب في نشاط الأمم المتحدة. ونثني كثيرا على التفاعل بين لجنة مكافحة الإرهاب والدول الأعضاء في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولقد قدمت بيلاروس من جانبها ثلاثة تقارير عن تنفيذها للقرار وهي مستعدة للتعاون بشكل أكبر مع لجنة مكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، نشيد بعمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) المتعلق بمحاكمة الأشخاص المرتبطين بتنظيم القاعدة الإرهابي وحركة طالبان. وقدم بلدنا أيضا تقريرا عن تنفيذنا لذلك القرار.

ولكن، لم يحقق مجلس الأمن توقعاتنا بالكامل فيما يتعلق بتسوية الصراع في الشرق الأوسط. ورغم جهود المجلس المتواصلة لدعم تسوية شاملة وعادلة في المنطقة، إلا أنه أخفق للأسف في الاتفاق على بعض الجوانب الهامة من العملية. ونتيجة لذلك، يستمر العنف والأعمال الإرهابية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية.

ولقد تمثل الاختبار الأكثر خطورة للمجلس في مشكلة العراق. وإجماع أعضاء المجلس على تسوية الحالة العراقية، كما ينعكس في اتخاذهم للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، تلاشى مع بداية العملية العسكرية ضد ذلك البلد بدون قرار مناسب من المجلس. وعجز المجلس عن الإبقاء على تسوية مشاكل الحرب والسلام ضمن نطاق سلطته يسلط أضواء



وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وبلدي، من ناحيته، مستعد للتعاون بشكل بناء مع جميع الأطراف المهتمة لصياغة قرارات بشأن حزمة إصلاح مجلس الأمن برمتها.

**السيد غسبار مارتينيس (أنغولا)** (تكلم بالانكليزية): يسرنا أن نكرر مجددا للسيد هنت هانتينا الخالصة على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

ونعرب عن امتناننا وتقديرنا للأمين العام كوفي عنان على جهوده المتواصلة صوب تنفيذ أهداف إعلان الألفية وإنشاء عالم أكثر أمنا تسود فيه العدالة وحكم القانون والسلام.

ونود أن نشيد بالسفير نغروبونتي على تقرير مجلس الأمن الذي عرضه على هذه الجمعية هذا الصباح بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس البالغ عددهم ١٥ عضوا.

وبوصفنا أحد أعضاء ذلك المجلس، وشاركنا بالتالي في عمله منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، نحيط علما على نحو خاص ببيان الأمين العام في الجلسة الافتتاحية.

إن تقرير الأمين العام عن أعمال مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، يوضح أنشطة المجلس بإيجاز. ونحن نفر بأن مجلس الأمن قد أظهر تحسنا ملحوظا في أساليب عمله أثناء الفترة التي يغطيها التقرير. فبالإضافة إلى اتخاذ عدد كبير من القرارات والبيانات الرئاسية أثناء الفترة قيد النظر، عقد المجلس جلسات مع البلدان المساهمة بقوات لتقييم عمليات حفظ السلام، مما سمح بقدر أكبر من التفاعل لزيادة فعالية هذه العمليات. وأثناء الفترة نفسها، عقد المجلس جلسات عامة على أساس منتظم واستفاد بقدر أكبر من الإحاطات الإعلامية المفتوحة. وعلى الرغم من عدم كفاية إجراءات مجلس الأمن، فهذا يوضح

البلدان النامية. إن تخصيص مقاعد إضافية في فئة الأعضاء الدائمين لبلدان المناطق النامية الثلاث آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هو أمر يقتضيه الواقع الجغرافي السياسي المعاصر. ولكن في حال لم يُتفق على زيادة عدد أعضاء فئة الأعضاء الدائمين، فإن وفدنا مستعد في هذه المرحلة لتأييد زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين، مع مراعاة مصالح كل المجموعات الإقليمية.

والقضية الأخرى المثيرة للخلاف هي مشكلة حق النقض. وتتفق جمهورية بيلاروس مع النهج المتعلق باتخاذ قرار مؤقت بشأن حق النقض من خلال التنظيم التدريجي لنطاق تطبيقه. وينبغي ألا تُحسم هذه القضية إلا من خلال توافق الآراء.

وبالنسبة للجوانب الأخرى في إصلاح مجلس الأمن، ينبغي أن نؤيد الجهود المبذولة لضمان الشفافية في أساليب وإجراءات عمل المجلس وإضفاء الديمقراطية عليها وإحضاعها للمساءلة؛ وتحسين عنصر المعلومات والتشاور في أنشطة المجلس؛ وتعزيز تفاعله مع الجمعية العامة؛ وإنشاء آلية دائمة للتشاور بين المجلس والدول المساهمة بقوات وعتاد في بعثات حفظ السلام. ويعتقد وفدنا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد ممارسة عقد جلسات توجيهية على مستوى وزراء الخارجية بشأن معظم أكثر المسائل أهمية في جدول الأعمال الدولي.

وإذ يطلب وفد جمهورية بيلاروس إلى الدول الأعضاء أن تكون أكثر نشاطا في إصلاح مجلس الأمن، فإنه يحذر أيضا من أية خطوات متسارعة تعجل عملية التفاوض بشكل مصطنع. فيجب أن تتم عملية إصلاح مجلس الأمن بتوافق الآراء، وينبغي أن تراعي مصالح جميع دول العالم.

وسعيا إلى الصيغة الأكمل والأكثر قابلية للتطبيق في إصلاح مجلس الأمن، يدعم وفد جمهورية بيلاروس الأعمال المقبلة للفريق المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن

التقرير، رحب أعضاء مجلس الأمن بتقرير الأمين العام عن استكمال بعثة الأمم المتحدة في أنغولا. ويذكر التقرير أيضا قرار مجلس الأمن بحل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المتعلقة بالحالة في أنغولا.

إن السلام الآن حقيقة واقعة في أنغولا. وأحد المكونات الرئيسية لتنفيذ عملية السلام حقق تقدما كبيرا بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٢ نتيجة لتزع سلاح وتسريح وإدماج الأفراد العسكريين السابقين في القوات المسلحة الأنغولية. وبعد المآسي التي نجمت عن حرب مدمرة وهدامة، فإن مساعدة المجتمع الدولي المتكاملة في السياق الأوسع لإعادة الإعمار والتنمية المستدامة، أهم شرط لنجاح بلدان من قبيل أنغولا خرجت من حالة صراع. ولذلك، نكرر مجددا نداءنا إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يبذلا قصارى جهدهما لكفالة وجود موارد ملائمة لمساعدة أنغولا وبلدان أخرى خارجة من حالات صراع.

وتتعلق قضية أخرى مهمة في عمل المجلس بالربط بين تهريب الماس الخام وتغذية الصراعات المسلحة. وباتخاذ القرار ١٤٥٩ (٢٠٠٣)، شدد المجلس على أن أوسع مشاركة ممكنة في نظام شهادات المنشأ الذي أنشأته عملية كيمبرلي تدبير أساسي ينبغي تشجيعه وتيسيره. وسنتناول هذا الموضوع فيما بعد حينما نناقشه في إطار البند المحدد في جدول أعمالنا.

ومثلما ذكر التقرير، فإن الفريق العامل المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها وأيضا لجان الجزاءات هما أيضا أداتان مفيدتان للعمل. ونحن نشيد بالتقارير الدورية حول أنشطة الأفرقة العاملة للمجلس ولجان الجزاءات وأيضا بالتعاون الوثيق بين الأفرقة العاملة المخصصة والأفرقة الاستشارية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في

زيادة شفافيتها. ويتضح جليا أن هذا المنحى يهدف إلى تحقيق ما هو أفضل، على الرغم من أن السفير محبوباني قد أعرب عن بعض الآراء التي ينبغي أن نظل متنبهين لها جدا، فيما يتعلق بعمل مجلس الأمن.

وتظل الصراعات الناجمة عن انتهاكات السلم والأمن سبب وجود مجلس الأمن. ومسألة الصراعات ومنع نشوبها متعددة المجالات ولا يمكن تنفيذها بمعزل عن السياسات العامة في المجالات الإنمائية والاجتماعية والاقتصادية. ويوضح التقرير أن مجلس الأمن كان منخرطا في التصدي للتهديدات للسلم والأمن الدوليين والإقليميين، وكيف واجه المشاكل التي تؤثر في السلم والأمن على الصعيد الدولي.

ونحن نرحب بالتطورات الإيجابية التي حصلت في ميدان عمليات حفظ السلام وعلى الرغم من أن مجلس الأمن يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن عمليات حفظ السلام، هناك حاجة إلى التفاعل مع هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة تشترك في إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والنهوض بحقوق الإنسان، ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة، وتعزيز حكم القانون في البلدان الخارجة من حالات صراع.

ويبرز التقرير إسهام البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلام وفي تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالترتيبات الإقليمية. والدور الذي أداه الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ذو أهمية كبيرة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويسرنا أن نلاحظ أنه أثناء الفترة قيد الاستعراض، أنهت ثلاث بعثات لحفظ السلام ولاياتها - بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في بريفلانكا، وبعثة الأمم المتحدة في أنغولا. ومثلما ذكر

هناك مسألة أخرى تستحق اهتماما كبيرا تتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبالنسبة لكثير من بلدان العالم اليوم، هذه الأسلحة هي في الواقع أسلحة الدمار الشامل الحقيقية، بالنظر إلى تأثيرها المدمر. وفي اجتماع مجلس الأمن الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، تم تشجيع الدول الأعضاء على أن تواصل بالكامل تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهذا نهج نؤيده تمام التأييد. إن حظر توريد الأسلحة يساعد على خفض تدفق الأسلحة إلى المناطق والجماعات المستهدفة، لكنه لا يتناول مسألة الأسلحة الموجودة فعلا في مناطق الصراع. وينبغي اللجوء إلى برامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الاندماج بأكثر الوسائل شمولا وفعالية باعتبارها عناصر حيوية لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام وفد بلدي بعمل الأمم المتحدة في مجموعها، مؤكدا أهمية المزيد من الشفافية والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لجعل عمل مجلس الأمن أكثر فعالية.

**السيد ألكالاي (فتزويلا)** (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن وفد بلدي، أشكر رئيس مجلس الأمن، السفير جون نغروبوني، ممثل الولايات المتحدة، على عرضه صباح اليوم تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

يشير تقديم تقرير المجلس دائما توقعات كبيرة بالنسبة لوفد بلدي، لأن النظر فيه يتيح للدول الأعضاء في المنظمة الفرصة للإعراب عن آرائها وتبادلها بشأن عمل ذلك الجهاز، الذي هو حاسم لأداء الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، نجيء إلى هذه المناقشة ونحن مقتنعون بأن وجهات النظر المعرب عنها هنا ستقابل بروح بناءة.

التصدي للمشاكل التي تواجهها البلدان الخارجة من صراعات.

ويدل أيضا التصدي لتهديد الإرهاب من خلال لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) على القيم الحقيقية وعدم إمكانية الاستغناء عن مجلس الأمن في مكافحة التهديدات الدولية للسلم والأمن. ويعزز التعاون الوثيق بين لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) والمنظمات الإقليمية وكذلك التطورات المشجعة في عمليات السلام في بعض المناطق الحاجة إلى تعاون أوثق في عمل مجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية، ويوفر دروسا مهمة للمجتمع الدولي في جهوده لإنشاء أنظمة للجزاءات ذات مصداقية وقوية تنطبق على حالات مختلفة.

وبالرغم من التقدم الكبير المحرز في عمل المجلس، كما يظهر في التقرير السنوي لهذا العام، فإن بعض المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس احتاجت بوضوح إلى المزيد من الاهتمام. فعلى سبيل المثال، رغم اتخاذ القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي كان معلما يجسد رؤية منطقة يمكن فيها لدولتين، إسرائيل وفلسطين، أن تعيشا جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها، لا تزال أزمة الشرق الأوسط بدون تسوية، وهي منذ آذار/مارس ٢٠٠٣ تزداد خطورة بسبب الصراع العراقي.

وكما ذكر الأمين العام في خطابه الافتتاحي للدورة الثامنة والخمسين، من الضروري أن ينظر المجلس في كيفية تعامله مع إمكانية قيام دول منفردة باستخدام القوة للوقاية من تهديدات محتملة. ولذلك، قد يحتاج أعضاء مجلس الأمن إلى بدء مناقشة بشأن المعايير المطلوب مراعاتها للإذن المبكر باتخاذ تدابير قسرية لمواجهة فئة معينة من التهديدات لدى ظهورها.

للمناقشات المواضيعية واجتماعات المناقشة الختامية لأعمال المجلس، التي كانت بالغة الفائدة لغير أعضاء المجلس. إلا أننا نأسف، في هذا الصدد، لأنه ليس هناك استعراض مختصر لكل تلك الاجتماعات.

وفيما يخص المحتوى الموضوعي للتقرير، يعلق وفد بلدي أهمية كبيرة على إدارة المجلس لبعض المسائل التي تستحق اهتماما خاصا، بالنظر إلى أهميتها وتأثيرها بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين. لقد جعل النشاط الدولي الراهن جدول أعمال المجلس مثقلا بشكل متزايد. ولهذا، نعتقد أن مجلس الأمن يجب أن يبقى على أولوياته واضحة جدا، ويجب عليه، حتى يتجنب الإثقال على جدول أعماله بشكل غير ضروري، أن يركز على تلك المسائل التي تتعلق، وفقا لأحكام الميثاق، بصون السلم والأمن الدوليين والمسائل الأخرى ذات الأولوية التي قد تظهر ونحن نناقش إصلاح الأمم المتحدة.

وكما ذكرت بحق الغالبية العظمى من المتكلمين في المناقشة العامة التي جرت مؤخرا، فإن مسائل مثل الحالة في العراق، والأزمة في الشرق الأوسط، ومكافحة الإرهاب كان لها، ولا يزال، أثر على جدول الأعمال الدولي. ومجلس الأمن، بطبيعة الحال، مضطر إلى تناول تلك المسائل. وفتويلا توافق تماما على أن هذه مسائل ذات أهمية خاصة، لأنها لم تمثل طابعا أساسيا لعمل المنظمة خلال العام الماضي فحسب، وإنما لأنها أيضا أبرزت أهمية تعددية الأطراف والحاجة الماسة إلى تعزيز دور منظمتنا في وجه أخطر المشاكل وأكثرها تعلقا بالأحداث الجارية على الساحة الدولية.

لقد أصبح الكفاح ضد الإرهاب إحدى دعائم السياسة الخارجية لفتويلا. وفي هذا الشأن، اتخذنا سلسلة من التدابير المحددة. وأودع وزير خارجية بلدي مؤخرا ثلاثة

استمعنا باهتمام كبير إلى البيانات التي أدلي بها في هذه الجلسة، ونود أن نشي على رئيس الجمعية العامة لإعادة تأكيد استعدادنا لإعداد تقرير للأعضاء بشأن المناقشة في هذا المحفل، مع مراعاة الاقتراحات العديدة. وهذه المبادرة الهامة ستتيح لنا التوفيق بين كل وجهات النظر التي أعرب عنها هنا.

وبتلك الروح، أود أن أذكر أن العامين الماضيين شهدا سعي مجلس الأمن إلى تقديم تقرير يستجيب للاقتراحات والأفكار العديدة التي تطرحها البلدان غير الأعضاء في المجلس، وتعكس الحاجة إلى العرض الموضوعي التحليلي والإدارة الفعالة للموارد المتاحة.

ونلاحظ في تقرير مجلس الأمن للعام الماضي وهذا العام بعض التغييرات التي بدأت تسلك ذلك الاتجاه. ونحن نشجع المجلس على أن يواصل السير على هذا الطريق. إننا نعلم أن ذلك لن يكون سهلا، لكننا مقتنعون بأن هذه الممارسة سوف تتيح لنا، لدى العمل بها، تحقيق المزيد من النتائج الموضوعية الملموسة في المستقبل، والخروج بتقرير يستجيب للآراء التي نعرب عنها هنا في مناقشتنا. ويجب أن يمكننا تطور المجلس من أن نقدر، بنظرة استشرافية، التغييرات التي تمر بها منظمتنا، والتي سوف تؤدي، بالتأكيد، إلى حدوث تحول أساسي في الطريق الذي نسير عليه في مؤسستنا، فضلا عن تطور وتأثير المسائل المدرجة في جدول أعمالنا - ليس تلك البنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال المجلس والمتعلقة بالسلم والأمن الدوليين فحسب، وإنما أيضا تلك التي قد تنشأ في أجهزة المنظمة الأخرى، كما ذكر سفيرا أنغولا وسنغافورة من قبل.

ويسرنا أن نرى تجديدات وعناصر تعكس التقدم المحقق في أساليب عمل المجلس. بما في ذلك المحقق في التقرير. وهذه العناصر الجديدة تتيح لنا أن نولي اهتماما خاصا

الذي تتوق الدول الأعضاء في المنظمة إلى رؤيته في المجلس. وسواصل الاستماع غداً إلى مناقشة هذه القضايا. وأود مرة أخرى أن أشكر رئيس الجمعية العامة على إتاحتها هذه الفرصة لمناقشة ممارسة ستجعل مجلس الأمن والمنظمة بأسرها أكثر تطلعاً إلى المستقبل، بما فيه مصلحة جميع شعوبنا والبشرية ككل.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال في هذه الجلسة.

لقد طلبت عدة وفود الكلمة ممارسة لحق الرد. أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها في ممارسة حق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في ممارسة حق الرد.

**السيد جون يونغ ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية):** يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يمارس حقه في الرد على مزاعم ممثل كوريا الجنوبية، الذي أشار إلى المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ويرفض وفدي رفضاً قاطعاً مزاعمه هذه.

المسألة النووية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة نتيجة لسياسة الولايات المتحدة العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك، فإنها ليست مسألة من اختصاص مجلس الأمن. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يعينها إن كان مجلس الأمن سيناقش المسألة النووية أم لا، ولكن إذا أراد مجلس الأمن أن يعالج هذه المسألة، فإن الإنصاف يقتضي أن يناقش مسؤولية الولايات المتحدة، التي تتحمل اللوم الرئيسي على

صكوك مصادقة على اتفاقيات دولية لمكافحة الإرهاب والجرائم المتصلة به، مما يعكس تصميمنا على التصدي للإرهاب. وقدمت فتويلاً أيضاً تقاريرها إلى لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، مؤكدة بذلك على رفضها القاطع للإرهاب والتزامها الراسخ بالمشاركة في مكافحة هذا النشاط الإجرامي.

كما أن حالة ما بعد الصراع في العراق تثير أيضاً قلقاً كبيراً لفتويلاً. ونكرر القول إن تعددية الأطراف والامتنال الصارم للقانون الدولي هما الإطاران اللذان يجب أن تتم ضمنهما عملية إعادة إعمار ذلك البلد. ولهذا، نعتقد أن الوجود الفعال على نطاق واسع للأمم المتحدة ضروري ولا غنى عنه لضمان الاحترام الكامل لسيادة العراق ووحدة أراضيه. ونأمل أن تعاد السيادة إلى العراقيين في أقرب وقت ممكن.

وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، تؤكد فتويلاً مجدداً موقفها من هذه المسألة، الرامي إلى تحقيق السلام واحترام حقوق الطرفين. وفي هذا الصدد، يؤكد بلدي مجدداً على دعمه لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير، ويعترف بحق دول المنطقة في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً. وندعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للصراع. ونشجب جميع أعمال العنف ونعتقد أن الحل العادل يجب أن يستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي الختام، تؤكد اعتقاد بلدنا الراسخ أنه بالإرادة السياسية الصادقة يمكن تحقيق الأهداف التي تتطلع إليها جميعنا والتي تكرر الإعراب عنها بوضوح في هذه المناقشة. ويحدونا الأمل أن الاستعداد الذي أبداه مجلس الأمن لتحسين تقريره سيوجه أعماله أيضاً نحو الإصلاح الحقيقي والشامل

تحت جميع الأطراف المعنية على الدخول في مفاوضات في إطار مجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك من خلال اتصالات مباشرة فيما بينها. ورفض أذربيجان الدخول في مفاوضات مباشرة مع الممثلين المنتخبين لإقليم ناغورني كاراباخ بشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض حل هذا الصراع.

وقد رفض ممثل أذربيجان باستمرار الاعتراف بأن أرمينيا فعلت بالضبط ما تدعوها قرارات مجلس الأمن إلى فعله - أي أن تستخدم مساعيها الحميدة مع قيادة إقليم ناغورني كاراباخ للمساعدة على إيجاد حل سلمي للصراع. وإنكار أذربيجان مختلف التطورات الإيجابية منذ اتخاذ قرارات مجلس الأمن مسألة يؤسف لها، حيث يحاول ممثل أذربيجان النيل من الجهود والمبادرات العديدة التي اضطلع بها رئيسا مجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي الهيئة ذاتها التي أنيطت بها تسوية الصراع. بموجب قرارات مجلس الأمن السالفة الذكر.

**السيد أميربايوف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية):**

لم يكن مفاجئاً بالنسبة لنا أن يرد ممثل أرمينيا على هذا النحو غير المناسب على بياننا المتعلق بالمسألة قيد البحث. وبديهي أن ممثل أرمينيا كان سيلقى تقديراً أكبر لو أنه ساق لمستمعيه حجة واحدة على الأقل ذات صلة تدعم بيانه. من جهة أخرى، من الصعب إيجاد قطة سوداء في غرفة مظلمة، خاصة إذا كانت القطة غير موجودة هناك.

وبما أنني لا أرغب في الانجرار إلى تبادل كلام غير مثمر ولا طائل منه، وهو بالتأكيد ليس هدف جلسة اليوم، أود، مع ذلك، أن استرعي انتباه الوفود إلى النقاط التالية.

ظهور هذه المسألة. بيد أن ممثل كوريا الجنوبية حاول متعمداً زجّ المسألة في مجلس الأمن.

ويغتنم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذه المناسبة ليعلم مرة أخرى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أوفت بجميع التزاماتها وفقاً لأحكام الإطار الذي اتفقت عليه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في عام ١٩٩٤، إلى أن انسحبت من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويوصي وفدي بأن يفهم ممثل كوريا الجنوبية ما الذي سيحدث إذا طُرحت المسألة النووية على مجلس الأمن، بما في ذلك تأثيرها على السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية. وباسم وفدي، أود أن أحذر مرة أخرى أنه لن يكون مفيداً لكوريا الجنوبية أن تحاول، متبعة تعليمات الولايات المتحدة، تهيئة جو من الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

**السيد مارتيروسيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية):**

يود وفدي أن يرد على البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل أذربيجان.

إن إشارته إلى ما سماه عدوان الجمهورية الأرمينية على بلده إشارة مضللة كلياً. والحالة القائمة رد فعل قسري لقرار أذربيجان استخدام القوة العسكرية لقمع سعي شعب إقليم ناغورني كاراباخ المشروع والعاقل لممارسة حقه سلمياً في تقرير المصير، وهو الحق الذي ضمنه القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وبالنسبة إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن لعام ١٩٩٣، المتعلقة بالصراع في إقليم ناغورني كاراباخ، قام ممثل أذربيجان بمحاولة واضحة لقراءة وتطبيق هذه القرارات على نحو انتقائي وجزئي يخدم مصالح بلده. والحقيقة أن أذربيجان نفسها هي التي تنتهك هذه القرارات، وهي التي

وفيما يتعلق بمفاوضات مجموعة منسك المذكورة من قبل، لا تزال أذربيجان تؤيد التسوية السلمية لهذا الصراع منذ البداية، ومع ذلك، لن تدخر جهدا لاستعادة سيادتها وسلامتها الإقليمية بكل الوسائل الممكنة. وكلما أسرعت أرمينيا في إدراك منافع استعادة السلم مع جارتها، كان ذلك أفضل، قبل كل شيء، لها ولسكانها.

**السيد مارتيروسيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية):**  
إن مطالبة أذربيجان باستعادة سلامتها الإقليمية مطالبة ضعيفة من الناحية التاريخية، والقانونية والسياسية، لأن ناغورني كاراباخ لم تكن أبدا جزءا من أذربيجان المستقلة. والفترة الوحيدة التي كانت لأذربيجان فيها سيادة على إقليم ناغورني كاراباخ المتمتع بالحكم الذاتي كانت في ظل الاتحاد السوفياتي، الذي كان قائما - مثل كل الامبراطوريات - على سياسة فرق تسد.

ومما دلّ على تلك السياسة قرار تعسفي أصدره مكتب الحزب الشيوعي الستاليني بتسليم منطقة أرمينية كاملة إلى أذربيجان السوفياتية في عام ١٩٢١. وبالتالي، خلال انهيار الاتحاد السوفياتي، مارس شعب ناغورني كاراباخ حقه في تقرير المصير بالطرق السلمية ووفقا للقوانين السوفياتية والدولية القائمة.

ليس هذا هو المكان الذي أكشف فيه حقائق معروفة تماما وموثقة تماما. وإنما أطلب إلى ممثل أذربيجان أن يمتنع عن الدخول في تجربة خدمة أهداف بلده السياسية الداخلية الضيقة على حساب تزييف الحقيقة أمام هذا المحفل العالمي.

إن لشعب ناغورني كاراباخ كل المسوغات المشروعة، التي تؤيدها الحقائق على أرض الواقع، للسعي إلى حل عادل للصراع. وأرمينيا مصرة في مساعيها لاتخاذ كل التدابير الممكنة من أجل التوصل إلى نتيجة تفاوضية

أولا، أرمينيا دولة معتدية لأنها انتهكت ميثاق الأمم المتحدة ولا تزال تقوض قواعد ومبادئ القانون الدولي الأساسية.

ثانيا، انتهكت أرمينيا السلامة الإقليمية، والسيادة لدولة أخرى عضو في الأمم المتحدة، ولا تزال تحتل خمس أراضي ذلك البلد تقريبا.

ثالثا، لا تزال أرمينيا تتجاهل علنا إرادة المجتمع الدولي وإرادة مجلس الأمن الذي طالب في قراراته ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) بانسحاب قوات الاحتلال الأرمينية غير المشروط والفوري والكامل من الأراضي المحتلة من أذربيجان. ومرت عشر سنوات منذ ذلك الوقت ولا يزال المعتدي، وهو يستمتع بالإفلات من العقاب، مستمرا في هذه الممارسات.

رابعا، لا تزال أرمينيا تمارس حصارها الذي استمر أكثر من عشر سنوات لجمهورية ناخيشيفان المتمتعة بالحكم الذاتي في أذربيجان، مسببة بالتالي معاناة كبيرة للسكان المدنيين في ذلك الجزء من بلدي، وتستغل أسطورة ما يسمى بالحصار المزعوم ضدها.

خامسا، أرمينيا مسؤولة، ويجب أن تقدم إلى المحكمة، عن عمليات التطهير العرقي التي ارتكبتها في كل المناطق التي يسكنها أذربيجانيون داخل أراضيها، بما صاحب ذلك من مذابح عشوائية، وقتل المئات من النساء والأطفال الأبرياء. وهي نظمت ونفذت، في إطار سياستها الإجرامية، إخلاء حوالي مليون أذربيجاني من أرمينيا الكبرى وأيضا من الأراضي الأذربيجانية المحتلة داخل منطقة ناغورني كاراباخ في أذربيجان وخارجها.

وبوسعي أن أوصل سرد هذه القائمة، لكنني لن أفعل ذلك. وأرمينيا، بعدما ارتكبت كل هذه الجرائم، لديها الوقاحة لتبرير سياستها وتضليل المجتمع الدولي.

سلمية تضمن حق شعب ناغورني كاراباخ في العيش حراً  
 آمناً في وطنه. واسمحوا لي بأن أطمئن الجمعية إلى أنه،  
 على عكس اللغة الخطابية العسكرية الأذربيجانية - التي  
 تفاقمت، للأسف، مؤخراً إلى حد كبير - لا تزال تسوية  
 الصراعات بالطرق السلمية هي المبدأ الأساسي لسياسة  
 أرمينيا الخارجية.

**السيد أميربايوف** (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية):  
 يؤسفني أن أتناول الكلمة للمرة الثانية. أود مجرد القول إنه  
 ليس عندي ما أضيفه إلى بياني السابق، وأنصح الممثل  
 الأرميني بأن يدرس النقاط التي أشرت إليها.

النقطة الوحيدة التي أود أن أورد عليها هي أن  
 أذربيجان اعترفت بما عضوا في الأمم المتحدة عندما انضمت  
 إلى هذه المنظمة في آذار/مارس ١٩٩٢ بحدودها الحالية.  
 ولذلك، ليس هناك أي مبرر لأي ممثل أرميني للتكلم عن أي  
 نوع من الحقوق لناغورني كاراباخ في الانفصال عن  
 أذربيجان.

وفيما يتعلق بالكلام عن النقاط العسكرية والداخلية  
 وغيرها، أعتقد أن كل تلك المسائل تناولها ممثلونا مرات  
 عديدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.